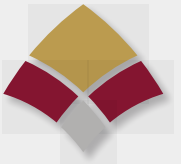

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

مشاركة المرأة
في قطاع العمل غير المنظم

في منطقة
أمانة عمان الكبرى

مشاركة المرأة
في قطاع العمل غير المنظم

في منطقة
أمانة عمان الكبرى

2008

دائرة الإحصاءات العامة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تقـديـم

تشهد طبيعة العمل في العالم تحولات سريعة ترافقها أنماط عمل تتسم بالمرونة والتنوع لتحقق استجابة أفضل إلى متطلبات سوق العمل ولتناسب ظروف العمال والعاملات، الأمر الذي أدى إلى تزايد انخراط الأفراد في العمل بالقطاع غير المنظم.

وترافق العمل في هذا القطاع مع تفاقم الأزمات الاقتصادية وشيوع حالة عدم الأمان الوظيفي وتزايد نسب الفقر، وتحديداً في صفوف النساء، خاصة في ظل استمرار أثر الأفكار الناشئة عن التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل على سلوك كل منهما ونظرته إلى العمل، وعلى موقف المجتمع من عمل المرأة، وفي ظل غياب أو قلة الخدمات الاجتماعية المتاحة والمساندة للأمومة.

كما أن للعمل في القطاع غير المنظم صلة بالبعد الاجتماعي للنوع إذ تتفاوت الخيارات المهنية المتاحة لكل من الجنسين كما تتفاوت المكاسب الناشئة عن العمل المادية منها والمعنوية، بما فيه فجوة الأجور وتفاوت فرص الترقي وتولي مواقع قيادية في العمل وحتى في تولي أنشطة مؤثرة، ناهيك عن التفاوت في القدرة على التنافس وعلى وفرة الوقت المتاح لعمل مأجور. وتنعكس تبعات هذا الواقع بشكل خاص على النساء لاسيما الشابات منهن.

وفي الأردن، وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة والمتميزة التي تحققت في مجال التعليم وانخفاض معدلات الأمية إلى مستويات دنيا، خصوصا بين النساء، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحسن موازٍ في الوظائف التي تشغلها النساء كماً ونوعاً. ففي واقع الحال، تشهد معدلات البطالة بين الإناث ارتفاعا يصل ما يزيد على ضعفين ونصف عن معدلات بطالة الذكور وخاصة بين الشابات المتعلمات، ولا يبدو أن المشكلة في طريقها إلى الحل في المدى القريب، وتعتبر معدلات مشاركة المرأة المنخفضة وحصة المرأة الصغيرة من القوى العاملة من أبرز مظاهر تدني مشاركة المرأة الاقتصادية ومن أهم أسباب عدم التقدم على طريق التمكين الاقتصادي للنساء، وعليه لا يمكن إغفال هذه الحقائق عند وضع برامج وخطط التنمية وتنفيذها، إذ في غياب فرص عمل ملائمة في القطاع الخاص وتحديداً للنساء الممثلات بشكل مفرط في القطاع العام، فإن أحد عواقب مثل الوضع هو المزيد من التوجه للعمل في القطاع غير المنظم.

وفي الحقيقة فإن حجم العمل في القطاع العام تراجع فعلياً بشكل جوهري نتيجة المعوقات الاقتصادية التي أدت إلى نقص فرص العمل عموماً، وامتصاص العمل في القطاع غير المنظم للعاطلين من العمل يؤدي إلى تنامي الوظائف التي تسودها الهشاشة وضعف الحماية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فوجود المعايير الاجتماعية التقليدية القائمة والتي توزع الأعمال بصورة تقليدية بين الرجال والنساء تؤدي إلى تفاوت واختلاف واضح في فرص في نفاذ كل من الجنسين إلى سوق العمل مما يؤكد الحاجة إلى النظر بشكل أعمق إلى ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين في عالم العمل. وأحد الأسئلة التي تستحق أن تطرح هو ؛ ما هي الأسباب المختلفة التي تدفع المرأة والرجل إلى اختيار العمل من المنزل. وبما أن نفاذ عمل المرأة إلى العمل غالباً ما تقيده المعايير الاجتماعية التقليدية، نرى أن أحد العناصر الرئيسية التي تدفع المرأة الى الانخراط في العمل في القطاع غير المنظم هو غياب البنية التحتية المناسبة للعناية الاجتماعية والخدمات المساندة للمرأة العاملة. وكنتيجة لذلك، تتحمل المرأة وحدها كامل عبء العناية بالأطفال والمسنين والمرضى والمعوقين وعبء الأعمال المنزلية مما يرهقها ويجعل عملية تنظيم وتوفيق وتوزيع الوقت للموائمة بين مسؤوليات المنزل والعائلة ومسؤوليات العمل صعبة جداً.

إن إضفاء الطابع المنظم على القطاع غير المنظم من خلال توفير الحماية الاجتماعية وتوليد الوظائف هي مسؤولية الجميع، فالترويج لعمل النساء يتطلب توفير بنية تحتية للعناية الاجتماعية والخدمات المساندة ذات الجودة والكلفة المعقولة، حيث أدى غياب هذه البنى والخدمات إلى الحد من خيارات النساء المهنية واضطرهن إلى قبول ترتيبات العمل في القطاع غير المنظم والذي غالباً ما يقمن به من المنزل مع كل ما يحيط هذا النوع من العمل من محدودية في الحماية والمردود وفرص المنافسة. وعليه، فإن تأمين خدمات العناية الاجتماعية لا يفضي فقط إلى التخفيف من قيود مشاركة النساء في القوى العاملة من جانب العرض، بل قد يؤدي إلى تزايد الطلب ويولد أيضاً فرص عمل لهن في مجال تقديم هذه الخدمات. لذا ينبغي على السياسات الاجتماعية أن تتنبه لبعد النوع الاجتماعي في العمل في القطاع غير المنظم، وتعترف بأهمية توفير العناية بالأطفال، وتشجع الرجال على الإسهام في المسؤوليات العائلية.

إن تبني سياسات تشغيل صديقة للمرأة يوجب أخذ المسؤوليات الأسرية للعمال والعاملات بعين الاعتبار من خلال الوفاء باستحقاقات الأمومة المتنوعة كما نصت عليها القوانين ومعايير العمل الدولية، بما في ذلك إتاحة فرص العمل الجزئي، والمرونة في أوقات العمل، ومنح إجازات مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر للنساء والرجال على حد سواء، لاسيما بالنسبة إلى العاملين في القطاع الخاص.

وهنا لا بد من الإشارة إلى إيجابيات قانون الضمان الاجتماعي الجديد وتعديلات قانون العمل وقانون الأحوال الشخصية لعام ٢٠١٠ وضرورة متابعة حسن تطبيق هذه التشريعات وخاصة ما يتصل بقضية عمل النساء.

وحتى تكون السياسات والتشريعات والبرامج قادرة على المساهمة في مواجهة هذا التحدي التنموي والاقتصادي لا بد من إشراك العاملين الغير نظاميين فيها عبر سياق ديمقراطي تشاركي في إطار الحوار الاجتماعي ومن خلال مختلف الأطر والهيئات المعنية كاللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان والهيئات والاتحادات المهنية والعمالية المختلفة ومع الوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة.

وما هذه الدراسة التي نطلقها اليوم إلا جزءاً من هذه الجهود التي نأمل أن تستمر تعظيماً للإنتاجية وتمكيناً للمرأة اقتصادياً، وتحسيناً لمستوى معيشة الأسرة وتحقيقاً للتنمية.

أسمى خضر
الأمينة العامة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تقـديـم

يسر دائرة الإحصاءات العامة أن تقدم هذا التقرير حول مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم في مناطق أمانة عمان الكبرى ٢٠٠٨، والذي نفذته الدائرة لصالح اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. غطى المسح عينة من الأسر بلغ حجمها ٣٥٠٠ أسرة بصورة تضمن التمثيل على مستوى مناطق أمانة عمان الكبرى، وقد استندت العينة في تغطيتها إلى الإطار الذي وفره التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤، وتم جمع البيانات خلال الفترة ١-٢٠٠٨/٦/٢٠.

يهدف هذا المسح الذي ينفذ لأول مرة في الأردن إلى التعرف على أوضاع قطاع العمل غير المنظم في مناطق أمانة عمان الكبرى، والتعرف على المشاركة الإقتصادية للمرأة من خلال الوقوف على أهم الأسباب التي تدفعها للعمل في مثل هذا القطاع بما يفيد في أغراض التخطيط واتخاذ القرار.

وقد تم تمويل تنفيذ هذا المسح من قبل الحكومة الأردنية، بالإضافة إلى تمويل من البنك الدولي، حيث يعتبر المسح جزءاً من مشروع إقليمي ينفذ في بعض العواصم العربية، وتشمل العاصمة الأردنية عمان، بيروت، القاهرة وصنعاء.

وتأمل دائرة الإحصاءات العامة أن يحقق هذا المسح الأهداف المرجوة منه التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة الأردنية في سوق العمل الأردني. ويقدم هذا التقرير أهم الخصائص الرئيسية لمجتمع العينة بالإضافة إلى النتائج الأولية الرئيسية للمسح المتعلقة بالمشتغلين.

وتود الدائرة أن تعبر عن عميق شكرها لجميع أسر العينة التي كان لتجاوبها وتعاونها أكبر الأثر في إنجاح المسح، كذلك للذين ساهموا بإنجاحه وهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ودائرة الإحصاءات العامة، والشكر كذلك إلى خبراء البنك الدولي لما قدموه من خبرات فنية في هذا الموضوع.

آملين أن تفيد المعلومات الواردة في هذا التقرير، والبيانات الخام التي يوفرها المسح لجميع المهتمين بقضايا المرأة بشكل عام والمرأة العاملة في القطاع غير المنظم بشكل خاص سواء على مستوى متخذي القرار وواضعي السياسات من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المحلي.

د. حيدر فريحات
المدير العام لدائرة الإحصاءات العامة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقـديـم	٣
المحتويات	٧
فهرس الجداول	٩
فهرس الأشكال البيانية	١١
ملخص تنفيذي	١٣
الإطار النظري: قطاع العمل غير المنظم	١٧
المفهوم والتعريف والأهمية	١٧
عمل المرأة في قطاع العمل غير المنظم	٢٠
اللامساواة الجندرية في سوق العمل	٢٢
١. خلفية عامة عن المسح	٢٥
١.١ المقدمة	٢٥
٢.١ مبررات المسح وأهدافه	٢٦
٣.١ المنهجية	٢٧
٢. الخصائص الرئيسية لمجتمع العينة	٣٠
١.٢ خصائص الأسر والمساكن	٣٠

المحتويات

الموضوع	الصفحة
٢.٢ الخصائص العامة للأفراد	٣١
١.٣ الجنس	٣٧
٢.٣ طبيعة العمل	٣٨
٣.٣ الحالة الزواجية	٣٩
٤.٣ المؤهل التعليمي	٣٩
٥.٣ العمر	٤١
٦.٣ النشاط الإقتصادي للمشتغلين داخل المنزل	٤٣
٧.٣ المهنة الحالية للمشتغلين داخل المنزل	٤٦
٨.٣ الحالة العملية للمشتغلين داخل المنزل	٤٧
٩.٣ أسباب العمل من داخل المنزل للمشتغلين داخل المنزل	٤٨
١٠.٣ الإنفاق من الدخل المتأتي من العمل داخل المنزل	٥١
١١.٣ عدد سنوات الخبرة للمشتغلين داخل المنزل	٥٤
١٢.٣ أرباب الأسر المشتغلون داخل المنزل	٥٥
استنتاجات وتوصيات	٧٢
المراجع	٧٩

فهرس الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول ١ التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والجنس، ٢٠٠٨	٣٢
جدول ٢ التوزيع النسبي للسكان ١٥ سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، ٢٠٠٨	٣٤
جدول ٣ التوزيع النسبي للسكان ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والجنس وفئات العمر، ٢٠٠٨	٣٥
جدول ٤ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب طبيعة العمل، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٣٨
جدول ٥ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل خارجه ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٤٠
جدول ٦ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل خارجه ١٥ سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٤٠
جدول ٧ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل خارجه ١٥ سنة فأكثر حسب الفئات العمرية العريضة، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٤١
جدول ٨ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الإقتصادي، ٢٠٠٨	٤٥
جدول ٩ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب المهنة الحالية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٤٧
جدول ١٠ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة العملية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٤٩
جدول ١١ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب درجة أهمية السبب، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٥٠
جدول ١٢ التوزيع النسبي للإنفاق الشهري للمشتغلين والمشتغلات ١٥ سنة فأكثر من دخلهم من العمل داخل المنزل على أسرهن، ٢٠٠٨	٥٢
جدول ١٣ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب أوجه إنفاق الدخل من العمل داخل المنزل على المواد الاستهلاكية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٥٤
جدول ١٤ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب عدد سنوات الخبرة ٢٠٠٨، (توزيع نسبي)	٥٥
جدول ١٥ أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل خارجه ١٥ سنة فأكثر حسب جنس رب الأسرة ٢٠٠٨، (توزيع نسبي)	٥٦

فهرس الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول ١٦ أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات ١٥ سنة فأكثر داخل المنزل خارجه حسب حيازة المسكن، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٥٧
جدول ١٧ أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل خارجه ١٥ سنة فأكثر حسب نوع المسكن، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٥٨
جدول ١٨ أرباب الأسر المشتغلون داخل المنزل خارجه حسب عدد الأفراد ١٤ سنة فأقل، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٥٩
جدول ١٩ طرق تأسيس العمل من داخل المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦١
جدول ٢٠ وسائل تعلم العمل من داخل المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦١
جدول ٢١ وسائل الاتصال مع الموردين حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦٣
جدول ٢٢ الصعوبات التي تواجه المشتغلين أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص من داخل المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦٤
جدول ٢٣ وسائل الدعاية المستخدمة لتسويق المنتجات، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦٥
جدول ٢٤ أسباب عدم التقدم للحصول على قروض أو حساب جاري مدين حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦٦
جدول ٢٥ أسباب عدم تسجيل المشروع بغرفة الصناعة والتجارة حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦٧
جدول ٢٦ إجابات المشتغلين داخل المنزل نحو عمل المرأة خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع النسبي)	٦٨
جدول ٢٧ التوزيع النسبي لإجابات المشتغلين داخل المنزل نحو التمكين حسب الجنس، ٢٠٠٨	٦٩
جدول ٢٨ إجابات المشتغلين داخل المنزل حول أسباب عدم الموافقة على العمل خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٧١
جدول ٢٩ التوزيع النسبي لإجابات المشتغلين داخل المنزل حول شروط موافقتهم على العمل خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨	٧٢
جدول ٣٠ مؤشرات النشاط الإقتصادي حسب نوع المسح والجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٧٥

فهرس الأشكال البيانية

الموضوع	الصفحة
الشكل ١ التوزيع النسبي للأسر حسب نوع حيازة المسكن، ٢٠٠٨	٣٠
الشكل ٢ التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن، ٢٠٠٨	٣١
الشكل ٣ التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية، ٢٠٠٨	٣٣
الشكل ٤ التوزيع النسبي للسكان ١٥ سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، ٢٠٠٨	٣٤
الشكل ٥ التوزيع النسبي للسكان حسب حالة النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٨	٣٦
الشكل ٦ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه حسب الجنس، ٢٠٠٨	٣٧
الشكل ٧ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات حسب مكان العمل، ٢٠٠٨	٣٩
الشكل ٨ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه حسب الحالة الزواجية، ٢٠٠٨	٣٩
الشكل ٩ التوزيع النسبي النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه من حملة الثانوية العامة فأقل، ٢٠٠٨	٤٢
الشكل ١٠ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب العمر، ٢٠٠٨	٤٤
الشكل ١١ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٨	٤٥
الشكل ١٢ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب المهنة الحالية، ٢٠٠٨	٤٨
الشكل ١٣ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب الحالة العملية، ٢٠٠٨	٤٩
الشكل ١٤ النسبة المئوية للأسباب الرئيسية الهامة للمشتغلين والمشتغلات للعمل داخل المنزل، ٢٠٠٨	٥١

فهرس الأشكال البيانية

الموضوع	الصفحة
الشكل ١٥ الوسط الحسابي لدرجة أهمية الأسباب الرئيسية للمشتغلين والمشتغلات للعمل داخل المنزل، ٢٠٠٨	٥١
الشكل ١٦ التوزيع النسبي للإنفاق الشهري للمشتغلين والمشتغلات من دخلهم من العمل داخل المنزل، ٢٠٠٨	٥٣
الشكل ١٧ التوزيع النسبي للإنفاق الشهري للمشتغلين والمشتغلات من دخلهم من العمل داخل المنزل حسب اوجه الإنفاق، ٢٠٠٨	٥٤
الشكل ١٨ متوسط عدد سنوات الخبرة للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل، ٢٠٠٨	٥٥
الشكل ١٩ النسبة المئوية لأرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات حسب مكان العمل، ٢٠٠٨	٥٦
الشكل ٢٠ نسبة أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه للمساكن المملوكة من الأسر، ٢٠٠٨	٥٧
الشكل ٢١ نسبة أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه للمساكن من نوع "شقة"، ٢٠٠٨	٥٩
الشكل ٢٢ التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل وخارجه حسب عدد الأفراد ١٤ سنة فأقل، ٢٠٠٨	٦٠
الشكل ٢٣ ملكية المنشاة حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦٠
شكل ٢٤ التوزيع النسبي لوسائل تعلم العمل من داخل المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨	٦٢
شكل ٢٥ أسباب عدم استخدام وسائل دعاية لتسويق المنتجات حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)	٦٦
شكل ٢٦ التوزيع النسبي لأسباب عدم التقدم للحصول على قروض أو حساب جاري مدين حسب الجنس، ٢٠٠٨	٦٧
شكل ٢٧ التوزيع النسبي لإجابات المشتغلين داخل المنزل نحو عمل المرأة خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨	٦٩
شكل ٢٨ التوزيع النسبي لإجابات المشتغلين داخل المنزل نحو التمكين حسب الجنس، ٢٠٠٨	٧٠

ملخص تنفيذي

- أظهرت النتائج أن ٥٩٪ من الأسر تسكن في مساكن تملكها، وحوالي ثلاثة أرباع المساكن هي من نوع ''شقة''.
- يمتلك ٤٦٪ من الأسر سيارة خاصة، وحوالي أسرتان من بين كل خمس أسر كمبيوتر شخصي، و١١٪ كمبيوتر محمول.
- شكل السكان دون الخامسة عشرة من العمر ٣٤٪ من مجموع أفراد العينة، و٤٪ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر، و٩٠٪ أردنيون.
- انخفاض معدل الأمية إلى٦,٧٪ بين أفراد العينة الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر (٣,٧٪ للرجال بالمقارنة مع ٩,٧٪ للنساء).
- إن ١٤,٦٪ من السكان كان مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى (١٦,٨٪ للرجال و١٢,٢٪ للنساء)
- بلغ معدل المشاركة الإقتصادية المنقح (أي قوة العمل منسوبة إلى السكان ١٥ سنة فأكثر) ٧١٪ للرجال و٢٢٪ للنساء. وقد شكل المشتغلون ٩٢٪ من السكان النشيطين اقتصادياً، في حين شكل المتعطلون ٨٪.
- شكل المشتغلون داخل المنزل من الرجال ٨٪ من مجموع الرجال المشتغلين (داخل المنزل وخارجه)، في حين بلغت النسبة ١١٪ للمشتغلات.
- بلغت نسبة المشتغلات داخل المنزل ٢٧٪ من مجموع المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل بالمقارنة مع ١٩٪ كانت عليه نسبة المشتغلات خارج المنزل.
- بلغت نسبة المشتغلات داخل المنزل من المتزوجات ٨٠٪ من مجموع المشتغلات داخل المنزل بالمقارنة مع ٧٨٪ كانت عليه النسبة بين المشتغلين داخل المنزل.
- بلغت نسبة المشتغلين داخل المنزل ممن مستواهم التعليمي ثانوي فأقل ٨٣٪، في حين كانت النسبة ٨٥٪ للمشتغلات.

- ٥٩٪ من المشتغلين داخل المنزل كانت أعمارهم ٢٥- ٤٤ سنة بتفاوت بسيط حسب الجنس (٥٧٪ للرجال و٦٢٪ للنساء).
- يعمل نصف المشتغلين داخل المنزل في قطاع الإنشاءات و٤٠٪ من المشتغلات داخل المنزل يعملن في الصناعات التحويلية.
- يعمل ٥٦٪ من المشتغلين و٤٠٪ من المشتغلات داخل المنزل في "مهن العاملون في الحرف وما إليها من المهن".
- يعمل ٥٧٪ من المشتغلين و٣٩٪ من المشتغلات داخل المنزل لحسابهم الخاص.
- العناية بالأطفال والعناية بباقي أفراد الأسرة كانا السببان الرئيسان المهمان جداً وراء عمل المشتغلات داخل المنزل (٦٤٪)، في حين كانت التكلفة التشغيلية المنخفضة الدافع الرئيسي المهم جداً لعمل المشتغلين داخل المنزل (٦٥٪).
- ينفق ٦٨٪ من المشتغلين داخل المنزل كامل دخلهم من العمل على الأسرة بينما تنفق المشتغلات ٤٦٪. وينفق المشتغلين ٢٣٪ من دخلهم من العمل داخل المنزل على الطعام، في حين تنفق المشتغلات ٣٤٪.
- بلغت نسبة أرباب الأسر المشتغلين داخل المنزل ٧٠٪ من مجموع المشتغلين داخل المنزل، بالمقارنة مع ١١٪ كانت عليه النسبة بين المشتغلات.
- شكلت المساكن المملوكة للأسر التي أرباب أسرها من المشتغلات داخل المنزل ٦٤٪ من مجموع المساكن التي أرباب أسرها من المشتغلات داخل المنزل، بالمقارنة مع ٤٦٪ كانت عليه النسبة للمساكن المملوكة للأسر التي أرباب أسرها من المشتغلين داخل المنزل.
- شكلت مساكن الأسر من نوع "شقة" ٧٢٪ من مجموع المساكن التي أرباب أسرها مشتغلين داخل المنزل، في حين بلغت هذه النسبة ٧١٪ لأرباب الأسر من المشتغلات داخل المنزل.
- شكل المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل من أصحاب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص نسبة مقدارها ٥٦٪ من مجموع المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل، وكان ٣٠٪ منهم مشتغلات و٧٠٪ منهم مشتغلون.

- بينت النتائج أن ٩٢,٤٪ من أصحاب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص كانت ملكية منشآتهم فردية حيث بلغت نسبة ملكية المشتغلين ٨٩,٨٪ من مجموع المشتغلين داخل المنزل مقابل ٩٨,٥٪ للمشتغلات من مجموع المشتغلات داخل المنزل.

- يستخدم ٣٪ فقط من المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص البريد الإلكتروني كوسيلة اتصال للتعامل مع الموردين والزبائن، في حين أن الغالبية العظمى منهم يستخدمون الهاتف.

- واجهت مشاريع هذه الفئة من المشتغلين والمشتغلات عدة عوائق كان من أهمها: ممارسات المنافسين، وعدم الاستقرار الإقتصادي، والحصول على تمويل، والمواصلات.

- أشار ٣٩٪ من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص داخل المنزل إلى أن حجم مشاريعهم ستكون أكبر بعد خمس سنوات عما هي عليه الآن، وبلغت هذه النسبة ٣٤٪ للمشتغلين مقابل ٥١,٥٪ للمشتغلات.

- بينت النتائج أن أكثر من ربع أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص داخل المنزل يستخدمون وسائل إعلامية لتسويق منتجاتهم، وكانت النسبة للمشتغلين ٢٥,٦٪ مقابل ٣١,٨٪ للمشتغلات.

- أن ما نسبته ٢٨٪ من أصحاب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص داخل المنزل يستخدمون الاتصال الهاتفي شكل الرجال ما نسبته ٣٢,٥٪ مقابل ٢٢,٧٪ للنساء.

- بلغت نسبة من لا يستخدمون الوسائل الإعلامية لتسويق منتجاتهم ٧٢,٥٪، ويعود السبب الرئيس لدى أكثر من نصف أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص داخل المنزل من المشتغلين والمشتغلات إلى اكتفائهم بعدد الزبائن الذين يتعاملون معهم.

- أشارت النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل من العاملين وأصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص غير مؤمنين بالضمان الإجتماعي.

- بينت النتائج أن المشتري الرئيس لمنتجات المشتغلين من داخل المنزل هم من الأفراد وبنسبة ٨٢,٩٪. وبدرجة ثانية جاءت الشركات الصغيرة (عدد العاملين بها أقل من ٢٠ عامل) وبنسبة ١٣,٥٪.

- أظهرت نتائج الدراسة التباين الواضح بين المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل بخصوص اتجاهاتهم المتعلقة بعمل المرأة خارج المنزل.

- بينت النتائج أن العادات الإجتماعية والتقاليد العائلية كانت من أبرز الأسباب لعدم موافقة عينة المشتغلين داخل المنزل على عمل المرأة خارج المنزل وبنسبة إجابات للذكور٥٢,٤ ٪ مقابل ما نسبته ٣١,١٪ للإناث. وفي الدرجة الثانية جاء سبب عدم ملاءمة العمل خارج المنزل لظروف الأسرة. أما في الدرجة الثالثة فقد جاء سبب وجود أطفال يحتاجون إلى عناية الأم بنسبة ٢٥,٦٪ للإناث و ١٥,٧٪ للذكور.

- بينت النتائج أن طبيعة العمل الذي يلائم طبيعة المرأة هو من أبرز الشروط لموافقة عينة المشتغلين داخل المنزل على عمل المرأة خارج المنزل وبنسبة إجابات للذكور٢٠ ٪ مقابل ما نسبته ٢٠,٧٪ للإناث. وفي الدرجة الثانية إذا كانت هناك حاجة مالية للأسرة بنسبة إجابات ١٦,٤٪ للإناث و١٢,٣٪ للذكور.

- أظهرت النتائج أن معظم المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل يعتقدون أن الناس يصبحون متمكنين عندما يكسبون أموالهم.

الإطار النظري: قطاع العمل غير المنظم

المفهوم والتعريف والأهمية

رغم تزايد الإهتمام المحلي والإقليمي والعالمي بقطاع العمل غير المنظم، ورغم العديد من التعريفات التي قدمتها بعض المنظمات ذات الصلة بهذا الجانب المهم من جوانب الإقتصاد، كمنظمة العمل الدولية، والفرق التي شكلتها الأمم المتحدة خلال مؤتمراتها المتخصصة بهذا الموضوع، يبقى مفهوم العمل غير المنظم من المفاهيم الملتبسة وغير الواضحة.

وتعود أسباب عدم وضوح هذا المفهوم ودقة استخدامه إلى عدم التجانس الذي يتسم به هذا قطاع العمل غير المنظم من حيث طبيعة الأنشطة التي يشملها، وإلى تنوع أهداف العاملين في هذا القطاع ومصالحهم سواء أكانوا من أصحاب العمل (الذين يشغلون عدداً معيناً من العمال) أم العاملين لحسابهم الخاص. كما يعود اللبس أيضاً إلى تنوع المستوى التنظيمي للأنشطة التي يمارسها هؤلاء العاملون ضمن هذا القطاع، بدءاً من الأنشطة الهامشية والبسيطة (الباعة المتنقلون) وانتهاءاً بالأنشطة التي تتطلب مستوى معيناً من المهارات ورأس المال في بعض أنشطة الصناعة والإنشاءات والنقل وغيره (سفيان البرغوثي، ٢٠٠٥ :٦).

وفوق هذا كله هناك سبب آخر يقف وراء هذا الغموض وهو التنوع الكبير في أسباب العمل في هذا القطاع ودوافعه، فالبعض يلجأ إليه لعجز القطاع الرسمي المنظم عن تأمين فرصة عمل رسمية له، فيما يلجأ البعض الآخر إليه كمصدر إضافي لتحسين دخله. وهناك أيضا من يلجأ إليه في ظروف معينة ومناسبات محددة يحكمها الموسم وظروف سوق العمل.

ويرتبط هذا التنوع من حيث دلالات وحدود المفهوم الإقتصادي والإجتماعي للقطاع غير المنظم من مجتمع للآخر، وداخل المجتمع الواحد أيضاً بتعدد أسس ومعايير التعريف والتصنيف للوحدات الإقتصادية بين منظم وغير منظم من جهة، وتنوع أسس ومنطلقات القياس سواء من الناحية الإقتصادية والإجتماعية أو التنظيمية وغيرها من جهة ثانية.

وقد تم بناء تعريف إحصائي يقوم على أساس التفريق بين نوعين من الوحدات التي تمارس أنشطة إقتصادية ضمن القطاع غير المنظم:

١. يعتمد التعريف الأول على المشاريع التي تتم من خلال الأسر المعيشية أو أحد أفرادها خارج إطار المنشآت، وكذلك المنشآت الصغيرة التي ينطبق عليها التعريف وفق المحددات.

٢ . ويتلخص التعريف الثاني المستخدم على النحو التالي: " المنشأة غير المنظمة هي المنشأة التي تشغل خمسة عاملين فأقل ويغلب عليهم صفة العاملين دون أجر من أفراد الأسرة وأصحاب العمل، ورأسمالها منخفض نسبيا. وغالبا لا تمسك سجلات محاسبية متكاملة وتفتقر إلى تنظيم للعلاقة بين المالك والعاملين على أساس قانون تنظيم للعمل. كما أنه لا يوجد فصل بين حاسبات المالك والمنشأة. وقد تم استثناء المهنيين المختصين الذين تتطلب منهم أعمالهم تأهيلاً علمياً عالياً مثل الأطباء المهندسين والمحاسبين ومن في وضعهم"(المصدر السابق:٦)

وفي الحقيقة، فإن طبيعة الأعمال التي يقوم بها المشتغلون والمشتغلات في هذا القطاع، وكذلك حجم هذا القطاع إنما يتوقف إلى حد كبير على التعريفات المستخدمة والمتعمدة في تعريفة من جهة، وعلى طبيعة قياس هذا النوع من العمل وأشكاله وأساليبه من جهة أخرى.

وتظهر الدراسات في قطاع العمل غير المنظم، أن العديد من الوحدات في هذا القطاع لا تعمل بشكل مستقل تماما عن غيرها، حيث يميل البعض للعمل من خلال ما يسميه مدير عام الإحصاءات الإقتصادية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سفيان البرغوثي، "التعاقد من الباطن والتشابك الإنتاجي" مع غيره من الوحدات العاملة ضمن القطاع ذاته أو بأعمال جزئية مع وحدات من خارج القطاع سواء كان ذلك اختياريا أو بشكل إجباري: (كصناعة الملابس والنسيج، الأحذية، النقل وغيرها) (سفيان البرغوثي،٢٠٠٥ : ٧). كما تبين الدراسات أيضاً أن بعض الوحدات العاملة في هذا القطاع إنما تدخل إليه عن عمد لتتجنب تحمل المسؤولية الإدارية والمجازفة من جهة، كم تتجنب أيضا تحمل مسؤولية تقلب الأسواق من جهة أخرى. وهذا السلوك يجد ما يبرره في الحالات التي يرى فيها المشتغلون أنهم لا يملكون الخبرات والمهارات المطلوبة (المرجع السابق: ٨).

غير أن الجزء الأكبر ممن ينخرطون في التعاقد من الباطن هم من الفئة التي تفتقد إلى الخيارات الأخرى كالمشتغلات اللواتي ينخرطن في إنتاج سلع وخدمات لمنشآت أخرى، والعاملون بالقطعة من بيوتهم لصالح منشآت منظمة أو غير منظمة، والعاملون على آلات ومعدات مقدمة من منشآت أخرى داخل

مساكنهم، والسائقون غير المالكين لمركبات نقل الركاب والبضائع في مجالات النقل غير المنظم. إن هذه الحالات والعديد غيرها لا يتمتع العاملون فيها بحرية اتخاذ القرار في الإنتاج أو التوزيع أو الاستفادة الكاملة من نتائج عملهم، فهي مرتبطة بقرارات ومصالح المالكين (المصدر السابق: ٨).

وأما فيما يتعلق بأهمية هذا النوع من العمل ودوره في الإقتصاد الوطني، يمكن القول بأنه دور لا يستهان به ولا بأهميته في الإقتصاد الوطني، وبخاصة على مستوى مساهمة المنشآت ذات العلاقة بالناتج المحلى الإجمالي، واستيعاب الأيدي العاملة، إذ يوفر هذا القطاع فرصة ملائمة ومناسبة للكثير من الفقراء وذوي الدخل المتدني، وبخاصة النساء، للإستفادة من المردود المادي الضئيل الذي يوفره لهم العمل في هذا القطاع، فضلا عن إكتساب العاملين والعاملات فيه بعض المهارات الخاصة من خلال القيام بالأعمال والنشاطات المتنوعة التي يوفرها لهم هذا القطاع (المصدر السابق: ٩). وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية إستخدام الاستثمارات وتوجيهها ضمن نطاق هذه الأنشطة تتم بعيدا عن إشراف المؤسسات الرسمية المعنية وإدارتها، مع الأخذ بعين الإعتبار أن رأس المال المطلوب لخلق فرصة عمل في هذا النوع من قطاعات العمل تشكل قيمة متواضعة نسبيا من التكلفة المطلوبة لخلق فرصة عمل في القطاع المنظم.

وتتسم مشاريع ومنشآت هذا النوع من قطاعات العمل، بشكل عام، بضعف قدراتها من حيث محدودية رأس المال البشري والموارد الإقتصادية الأخرى، ولذلك فمن الممكن توقع عدداً كبيراً من المعوقات والقيود التي تحد من قدرة هذه الوحدات على الاستمرارية والبقاء. ومن بين أهم هذه المعوقات وأبرزها ضعف قدرة مشغلي المشاريع في الوصول إلى الموارد الأسواق، وإلى خدمات البنية التحتية الأساسية، فضلا عن أن البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يعمل فيها العاملون في هذا القطاع هي بيئة غير متعاونة، حيث تنظر هذه البيئة في كثير من الأحيان إلى بعض هذه النشاطات والأعمال نظرة تنافسية، في الوقت الذي يجب أن يتم النظر إليها نظرة تكاملية (المصدر السابق). وفي الواقع تعمل هذه المعوقات والقيود على إضعاف قدرة هذا القطاع من العمل على المشاركة بفاعلية في عملية التنمية كالقطاع المنظم.

عمل المرأة في قطاع العمل غير المنظم

شاركت النساء الرجال عبر التاريخ في إنتاج عالمهم وإعادة إنتاجه. غير أن طبيعة هذه المشاركة وتوزيع المسؤوليات فيها وتنوع الميادين قد اتخذت أشكالاً شتى، سواء في مراحل التاريخ الإجتماعي أو في داخل كل مجتمع من المجتمعات البشرية على حدة (أنطوني غيدنز، ٢٠٠٥). ففي مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمعروفة بإسم (MENA)، أصبحت اللامساواة بين الجنسين من القضايا الأكثر تجليا في اقتصاد هذه المجتمعات. وفي هذا الصدد يمكن القول أنه رغم تحقق نوع من المساواة بين المرأة والرجل في كثير من جوانب الحياة، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، غير أن مجالات التفاوت اللامساواة في سوق العمل، المنظم وغير المنظم ما زالت قائمة بينهما. وتتسع فجوة اللامساواه بصورة خاصة– كما يظهر في تقديرات البنك الدولي– في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبخاصة في مجال المشاركة الإقتصادية والتمكين السياسي (World Bank,2004) حيث إن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بصورة عامة لا تتجاوز ٣٥% في أحسن حالاتها.

إن معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو معدل متدن بشكل أكبر بكثير مما هو عليه في بقية مجتمعات العالم، كما أنها أدنى بكثير مما هو متوقع قياسا الى معدلات الخصوبة ومستويات التحصيل العلمي والتركيبة العمرية للإناث في هذه المجتمعات. إن تخفيض معدلات البطالة يمثل خطوة ضرورية وأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولتقليل اعتمادها على مستورداتها من الدول الأخرى. غير أن ذلك يعتمد بدوره على رفع مشاركة النساء في قوة العمل (غيدنز، ٢٠٠٥).

وفي هذا المجال تشير، على سبيل المثال، المسوحات المتوفرة حول هذا الموضوع في المجتمع الأردني إلى أن نسبة الذكور النشيطين إقتصادياً أعلى من نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً، حيث بلغت هذه النسبة حوالي سبعة أضعاف نسبة الإناث في عام ١٩٩٤ (٧٠٪ للذكور مقابل ١١,٦٪ للإناث)، في حين إنخفضت هذه النسبة قليلا لتصبح حوالي ستة أضعاف عام ٢٠٠٤. وأما البيانات المتعلقة بغير النشيطين اقتصاديا للأعوام نفسها فتظهر أن نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً أعلى منها لدى الذكور بحوالي ثلاثة أضعاف تقريبا، مما يعني أن النسبة الكبيرة من الإناث لا تزال خارج سوق العمل، أو يعملن في قطاع العمل غير المنظم الذي لا تشمله تلك المسوحات. ويشير مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٧، إلى تدني مشاركة المرأة الإقتصادية التي بلغت ١٤,٧٪ مقابل ٦٤٪ للرجال وذلك على مستوى المملكة، و١٥,٨٪ للنساء مقابل ٦٦٪ للرجال على مستوى محافظة العاصمة.

ويتخذ الفصل المهني بين الرجال والنساء طابعاً عمودياً في جميع المجتمعات والثقافات، إذ تميل مجالات استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركز في المهن الوسطى والمتدنية في التراتب المهني بعيداً عن مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات، كما انها تكون دون مستوى الدخل الذي يحققه الرجال، كما تتخذ المشاركة النسائية في سوق العمل أيضاً بعدا أفقياً، إذ إنها تركز بصورة عامة في الوظائف والمهمات التي تتطلب مستوى أدنى من المهارة والتنوع والتخصص قياساً على ما يمارسه الرجال.

وينجم عن اللامساواة بين الجنسين والتفرقة بينهما في ميدان العمل بهذه الطريقة على أساس النوع الإجتماعي/ الجندر خطورة كبيرة من شأنها أن تخلق مشكلات إجتماعية وإقتصادية عديدة تؤثر على المناخ الإجتماعي العام في المجتمع، وعلى تقليل فرص التنمية الإجتماعية والإقتصادية، فضلا عن تأثيرها الكبير على اندماج المرأة في المجتمع. (غيدنز، ٢٠٠٥: ٤٥٥، محمد بغدادي، ٢٠٠٨) .

وفي هذا الصدد، تعتقد بعض الباحثات الإجتماعيات في مجال عمل المرأة، وبشكل خاص الباحثة كاترين حكيم (Hakim.C199) أن العمل الجزئي أو غير المتفرغ من جانب النساء يعود إلى وجود نوعين من التوجيهات في أوساط النساء أنفسهن بصورة عامة. فهناك، من جهة نوع من النساء "الملتزمات" اللواتي يتوجهن إلى العمل المتفرغ الكامل الطويل الأمد. وهناك في المقابل نساء غير ملتزمات تكون للعمل البيتي عندهن أولوية قصوى. وترى هذه الباحثة أن لدى كثير من النساء ميلاً طبيعياً للعمل والإهتمامات البيتية، وأن انشغال بعضهن بالعمل خارج المنزل على أساس التفرغ أو العمل الجزئي أو المؤقت، إنما يتم بعد أن تقوم المرأة بحسابات عقلانية لمتطلبات حياتها البيتية والعائلية من جهة والعامة من جهة أخرى.

غير أن كثيراً من الباحثات الأخريات في هذا المجال، وبخاصة روزماري كرمبتون وفيونا هاريس (Crompton,R and Harris,F,1998)، يخالفون هذا الرأي الذي يرجع أنماط النشاط في سوق العمل إلى خيارات شخصية من جانب النساء. إذ تقر هؤلاء الباحثات بأن النساء يمارسن جملة من الخيارات التي تؤثر في أنماط استخدامهن في سوق العمل، غير أنهن يرفضن القول إن هذه الخيارات تقوم على أساس قرارات عقلانية تجري في الفراغ، كما أنهن يؤكدن على أن التحديات العملية، ومواقف العائلة واتجاهاتها، ومعايير المجتمع الثقافية والإجتماعية، هي التي تحكم هذه الخيارات والقرارات على حد سواء (Crompton,R and Harris,F,1998).

اللامساواة الجندرية في سوق العمل

تؤكد الكثير من الدراسات وتقارير برامج التنمية الإنمائية الدولية، والمسوحات المختلفة عن عمالة النساء في سوق العمل إلى وجود تفرقة واضحة بين الجنسين في سوق العمل بسبب النوع الاجتماعي، مثل فجوات الأجور وفصل المواقع والاتجاهات المهنية (محمد بغدادي، ٢٠٠٨). غير أن مظاهر التفرقة هذه موجودة في المناطق الأخرى التي تشهد معدلات أعلى في مشاركة النساء في قوة العمل. كما أن التفرقة في الأجور والفصل بين المهن لا يفسران الاختلاف في مشاركة النساء في القوى العاملة حسب العمر مقارنة بغيرها من المناطق في العالم. وتشير بيانات مسوح الأسر في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن عمل المرأة يصبح أقل احتمالا لدى النساء المتزوجات وخاصة بعد ولادة الأطفال. (ثناء فؤاد ٢٠٠١: ٢٣).

وفي الواقع، فإن دخول المرأة إلى سوق العمل، سواء المنظم أم غير المنظم، تكتنفه الكثير من المعوقات والقيود التي تقف عائقا أمام مشاركتها في الاقتصاد الوطني. فبعض هذه المشكلات هو من طبيعة اجتماعية، وبعضها الآخر من طبيعة ثقافية وأخرى ذات بعد اقتصادي. كما يتعلق جزء كبير من هذه المعوقات في النظم والتشريعات المتعلقة بعمل المرأة. إذ تبين من تقرير برنامج التنمية الإنمائي عام ٢٠٠٨ في المجتمع السوري، والدراسة التي نفذها البنك الدولي عام ٢٠٠٥ عن "التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن: تقييم للنوع الاجتماعي"، أن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة النساء في قطاع العمل هي ما يلي:

١. ارتفاع نسبة الخصوبة: لا تزال نسبة الخصوبة في المجتمع الأردني أعلى من المعدل الملحوظ في المجتمعات المقارنة، وكذلك أعلى من معدل مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك رغم الانخفاض الملموس للخصوبة الكلية في المجتمع الأردني منذ بداية الثمانينيات.

٢. التمييز في الأجور: يبدو التفاوت في الأجور ما بين النساء والرجال مماثلا لتلك الموجودة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي دول أخرى غيرها. وتبين التقديرات أنه إذا تم إزالة التمييز وتم مكافأة الإناث بمستوى متناسب مع تعليمهن، فإن أجور النساء سوف تزيد عن ٤٥٪ في القطاع الخاص وتزيد عن ١٣٪ في القطاع العام.

٣. قوانين العمل والتقاعد وإجازة الأمومة والضمان الاجتماعي: تميل قوانين العمل لصالح الرجال.

فعلى سبيل المثال فإن الذكور العاملون خاضعين للإعفاءات الضريبية عن عوائلهم بصرف النظر عما إذا كانت زوجاتهم تعمل أو لا تعمل. وأما في حالة النساء العاملات، فإن عليهن تقديم بيانات ووثائق تبين أن أزواجهن إما متوفون، أو كبار في السن، أو عاجزون، وذلك حتى يستطعن الاستفادة من أنظمة الإعفاءات الحكومية.

٤. البطالة المقنعة المرتفعة: تعد نسبة البطالة المقنعة في المجتمع بين النساء نسبة عالية. ويعود ذلك جزئيا إلى عدم التطابق ما بين المهارات المتاحة والوظائف المتوفرة. فعندما تواجه النساء صعوبات في إيجاد عمل يتناسب مع مستواهن التعليمي، فإنه قد ينتهي بهن الأمر أحيانا إلى قبول وظائف تكون في العادة أقل من كفاءتهن الأمر الذي يؤدي إلى هذا النوع من البطالة.

٥. الفصل الوظيفي: تقوم بنية العمل في معظم المجتمعات العربية، ومعظم المجتمعات الغربية أيضا، على وجود فصل وظيفي عامودي وأفقي يستند إلى النوع الاجتماعي. إذ يشير الفصل العامودي إلى تركز غالبية النساء في المستويات الوظيفية ذات الرواتب المتدنية، في حين يشير الفصل الأفقي إلى عمل غالبية الإناث في وظائف معينة يعملن فيها أكثر من غيرها. إن هذا الفصل بشقيه العامودي والأفقي من شأنه أن يدفع بالكثير من النساء إلى العمل في قطاعات مزدحمة ومسيطر عليها أنوثياً وبرواتب أقل.

٦. القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بعمل المرأة: تلعب المعايير والتقاليد الاجتماعية والثقافية دوراً سلبياً يحد من دخول المرأة إلى سوق العمل، حيث ما زالت الاتجاهات الاجتماعية نحو المرأة، والنظرة المجتمعية لها ولعملها مجحفة وغير إيجابية. فالمرأة في نظر كثير من الناس مخلوق يتسم بالضعف، ولا يمكنه القيام بالأفعال والأعمال التي يقوم بها الرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. وتكاد تنحسر نظرة المجتمع إليها في بعد واحد وهو الإنجاب ورعاية الأبناء. وقد أدت هذه الاتجاهات السلبية نحو المرأة، ولا تزال، إلى تهميشها وتعطيل استثمارها لطاقاتها وقدراتها في سوق العمل.

وفي الحقيقة، عملت الصعوبات والقيود السابقة جميعها، أو جزء كبير منها على الأقل، على عدم وضوح الصورة المتعلقة بأوضاع المرأة الاقتصادية الحقيقية وما ترتب عن ذلك من أحكام غير دقيقة حول مساهمتها

الدقيقة في الاقتصاد سواء في اقتصاد الأسرة أو المجتمع ككل. وأما الرجال فلم يواجهوا الصعوبات التي واجهتها النساء في تغطية العلاقة بالنشاط الاقتصادي مما ساعد في توفير صورة أوضح عن دورهم الاقتصادي وعن مشاركتهم في سوق العمل (سويدان، ٢٠٠٥).

إن المشكلات والمعوقات السابقة التي تعترض عمل المرأة في قطاع العمل المنظم ليست مقصورة على هذا النوع وحده من قطاعات العمل، بل هي مشكلات ومعوقات تمتد لتعم قطاع العمل غير المنظم أيضا، وربما بشكل أكثر جدية وخطورة. صحيح أن عمل المرأة في القطاع غير المنظم لا يزال يكتنفه الكثير الغموض وعدم الوضوح، ومع ذلك فإن النساء العاملات فيه يعانين من المشكلات السابقة، ومن مشكلات أخرى ذات طبيعة خاصة بالعمل غير المنظم يتعذر حصرها جميعها والوقوف على فهمها كلها بشكل دقيق.

وتقف عوامل وأسباب عديدة وراء صعوبة معرفة تلك المشكلات وتحديدها. ومع ذلك يمكن القول أن جزءاً كبيراً منها يرجع إلى عدم الاتفاق على تعريف مفهوم هذا النوع من العمل، وجزء آخر منها يعود إلى الأساليب المتبعة في قياس هذا النوع من العمل.

ومع ذلك، يمكن القول بأن انخفاض مستوى الدخل المتأتي من هذا النوع من العمل، والعمل لساعات طويلة، وعدم انتظامه، وعدم وجود تأمين صحي وضمان اجتماعي في حالات الولادة والمرض والعجز والشيخوخة للعاملات فيه، وضعف الوصول إلى الموارد من أهم المشكلات التي تعاني منها النساء في هذا القطاع، سواء في المجتمع الأردني أم السوري، أم الفلسطيني (أنظر: سفيان البرغوثي، ٢٠٠٥، محمد بغدادي، ٢٠٠٨). وإذا ما أضفنا إلى المشكلات السابقة مشكلات أخرى من نوع آخر هي في جوهرها مشكلات خاصة بهذا النوع من العمل، أدركنا حينها حجم المشكلات التي تعاني منها النساء العاملات في هذا القطاع (مثل عدم ملاءمة تخصصات العاملات العلمية في هذا القطاع مع فرص العمل المتاحة في سوق العمل، نقص التدريب والخبرات المناسبة والملائمة لفرص العمل المتاحة في سوق العمل).

ومن هنا تأتي أهمية هذا المسح الذي ينفذ لأول مرة في الأردن، ومسوغات إجرائه والقيام به. فهو يطمح إلى معرفة كل ما يتعلق بالعمل في القطاع غير المنظم في مناطق أمانة عمان الكبرى، وبخاصة عمل المرأة في هذا القطاع وما يعتريه من مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة.

١. خلفية عامة عن المسح

١.١ المقدمة

يعتبر قطاع العمل غير المنظم ذو أهمية كبيرة، وزادت أهميته في الآونة الأخيرة بعد التحولات والتغيرات الدولية التي طالت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل هذا المصطلح يحتل مكانته على مستوى الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ زمن ليس ببعيد. وورد استخدام مصطلح "قطاع العمل غير المنظم" للمرة الأولى في تقرير بعثة منظمة العمل الدولية إلى كينيا في عام ١٩٧٢، بعد أن تبين وجود عدد كبير من العمال الفقراء يقومون بأعمال شاقة دون تنظيم أو حماية أو تسجيل ودون رعاية من الدولة. ويواجه رصد التطور في قطاع العمل غير المنظم صعوبات نظراً لعدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن الأنشطة التي تمارس في إطاره. ومما يزيد من الصعوبات أن هيكل القطاع يتباين من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، لذا – ولما لهذا القطاع من أهمية وحيّز في سوق العمل – جاء هذا المسح ليغطي جزءاً من البيانات المطلوبة حوله.

وللأغراض الإحصائية، عرف قطاع العمل غير المنظم من قبل منظمة العمل الدولية على أنه "مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تشكل جزءاً من القطاع الأسري كمؤسسات الأسرة التي تملكها الأسرة ذاتها". ويشتمل قطاع العمل غير المنظم في القطاع الأسري على المؤسسات التي يملكها العاملون لحسابهم الخاص سواء بمفردهم أو بشراكة مع أفراد آخرين من أفراد الأسرة. وقد تستخدم المؤسسة أفرادا من الأسرة أو من خارجها بشكل موسمي ولكنها لا تقوم باستخدام عاملين دائمين. كما يشتمل هذا القطاع على المؤسسات التي يمتلكها صاحبو الأعمال بصفة منفردة أو بالتشارك مع أفراد آخرين من الأسرة أو أسر أخرى والتي توظف فرداً أو أكثر بصفة دائمة.

بناءاً عليه يشمل التعريف العملي لقطاع العمل غير المنظم جميع العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لدى الأسرة دون أجر وصاحبو الأعمال والعاملين في أنشطة اقتصادية مسجلة أو غير مسجلة. ويكون مستوى الأجور في هذا القطاع عادة متدنيا ودون متوسط الأجر المعروف أو دون مستوى الأجور في قطاع العمل المنظم. كما أن العاملين في هذه الأنشطة غير مشمولين في أنظمة الضمان الاجتماعي وما شابهه من أنظمة، هذا بالإضافة إلى افتقار قطاع العمل غير المنظم إلى الحد الأدنى من المعايير المتصلة بظروف العمل والأجور.

٢.١ مبررات المسح وأهدافه

أدت الصعوبات في قياس المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية وخاصة في قطاع العمل غير المنظم إلى عدم تقييم وتثمين مشاركتها وتهميش دورها الاقتصادي وما ترتب على هذا من انعكاسات سلبية على مجمل أوضاعها. كما ساهمت هذه الصعوبات في تعزيز التوجهات المعارضة لحصول المرأة على أدوار مماثلة للأدوار التي يقوم بها الرجل. وعزز التدني في المشاركة الاقتصادية للمرأة (١٤,٧٪ للنساء مقابل ٦٤,٤٪ للرجال على مستوى المملكة، و١٥,٨٪ للنساء و٦٦٪ للرجال على مستوى أمانه عمان الكبرى[١]) المقولات السائدة بأن المرأة غير قادرة على العمل كالرجل وما هي إلا شخص معال ويجب أن تتفرغ لتدبير شؤون أسرتها والقيام بالأعمال المنزلية. وتواجه النساء اللاتي يعملن في المنزل العديد من المشاكل على الرغم من أن اختيارهن للعمل في المنزل يبدو أمراً جيداً وخاصة للنساء اللاتي لديهن أطفال أو تابعين من هم بحاجة إلى الرعاية والعناية، أو النساء اللاتي لديهن مسؤوليات منزلية أخرى غير الرعاية والعناية بأطفالهن أو الآخرين.

ويهدف هذا المسح الذي ينفذ لأول مرة في الأردن إلى توفير بيانات إحصائية حديثة عن قطاع العمل غير المنظم وعن عمل المرأة والرجل داخل المنزل في مناطق أمانة عمان الكبرى، وبشكل خاص التعرف على مدى مشاركة المرأة الاقتصادية، والوقوف على أهم الأسباب التي تدفعها للعمل داخل المنزل. إذ يشكل عدم ارتباط بعض النشيطات اقتصادياً بمؤسسات اقتصادية جزءاً من المشكلة التي تحول دون الوصول إلى التغطية الشاملة لعمل المرأة مما يؤدي إلى عدم وضوح الصورة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية الحقيقية لها، وما يترتب على ذلك من أحكام غير دقيقة حول مساهمتها ودورها الاقتصادي. كما يعتبر المسح جزءاً من المشروع الإقليمي الذي ينفذ في بعض العواصم العربية وهذه العواصم هي بيروت، القاهرة، صنعاء وعمان.

و تتلخص الأهداف الرئيسية لهذا المسح بما يلي:

- بناء قاعدة بيانات إحصائية حول مشاركة المرأة في سوق العمل غير المنظم في أمانة عمان الكبرى.

[١] مسح العمالة والبطالة، التقرير السنوي ٢٠٠٧، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.

- التعرّف على طبيعة الأعمال التي تمارسها المرأة في سوق العمل غير المنظم داخل المنزل.
- التعرف على الأوضاع المعيشية لأسر العينة، والدوافع وراء العمل داخل المنزل.
- إجراء التحليل المتعمق للنتائج من خلال التعرف على الخصائص الديموغرافية والإقتصادية والتعليمية للمرأة العاملة داخل المنزل.
- تسهيل المقارنات الدولية المتعلقة بالبيانات الإحصائية حول هذه الظاهرة.

٣.١ المنهجية

أ. استمارة المسح

استخدمت في هذا المسح استمارة تضمنت أسئلة عن خصائص المساكن والأسر بالإضافة إلى خصائص أفراد الأسرة كالجنس والعمر، والخصائص التعليمية، وبيانات عن حالة النشاط الاقتصادي للفرد، وخصائص المشتغلين كالمهنة والنشاط الاقتصادي والحالة العملية، وطبيعة ومكان العمل (داخل أو خارج المنزل) والأسباب وراء العمل في المنزل. كما تم جمع بيانات تفصيلية عن المشتغلين من أصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم الخاص في المنزل، وكذلك بيانات عامة عن المنشأة والمبيعات، واللوازم، ومحددات الاستثمار، والتمويل والدعاية التي يستخدمها هؤلاء الأفراد، وبيانات عن اتجاهات الأفراد الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر بالإضافة إلى جمع بيانات عن مصادر المعرفة والموافقة على عمل المرأة خارج المنزل. وقد استند في تصميم الاستمارة إلى الاستمارة الموحدة المعدة من قبل البنك الدولي باللغة الإنجليزية التي تم ترجمتها إلى اللغة العربية مع إجراء بعض التعديلات عليها لتتناسب مع الأوضاع في الأردن.

ب. تصميم العينة

صممت عينة المسح للحصول على تقديرات موثوقة للمتغيرات الرئيسية للمسح على مستوى مناطق أمانة عمان الكبرى، حيث بلغ حجمها ٣٥٠٠ أسرة وذلك استناداً إلى الإطار الذي وفره التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤.

صممت عينة المسح على أساس طبقي عنقودي من مرحلتين، تم في المرحلة الأولى اختيار البلوكات بطريقة منتظمة كوحدات معاينة أولية باحتمال متناسب مع حجم وحدة المعاينة الأولية، حيث تم في هذه المرحلة اختيار ٣٥٠ وحدة معاينة أولية (بلوك أو أكثر). أما في المرحلة الثانية فقد تم اختيار عدد ثابت من الأسر هو ١٠ أسر من كل وحدة معاينة أولية تم اختيارها في المرحلة الأولى وقد بلغت نسبة الاستجابة ٩٩,٥٪.

ج. جمع البيانات وتجهيزها

تم تدريب الباحثات والباحثين لمدة ١٠ أيام خلال شهر أيار ٢٠٠٨، وتضمن البرنامج التدريبي تعليمات حول أساليب المقابلة، الإجراءات الميدانية، شرح مفصل لبنود أسئلة الاستمارة بالإضافة إلى إجراء مقابلات تمثيلية بين المشاركين في التدريب، ومقابلات عملية تطبيقية. وبعد انتهاء التدريب تم تنفيذ التجربة القبلية ميدانياً في ٣ مناطق في أمانه عمان الكبرى على ١٠٠ أسرة. وتم خلال هذه الفترة أيضاً تدريب المراقبين والمشرفين الميدانيين تدريباً إضافياً على أساليب التدقيق وإجراءات ضبط النوعية.

وقد شارك ٥٠ باحثا وباحثة في جمع البيانات، بإشراف ١٧ مراقب ومراقبة و٣ مشرفين خلال الفترة ٢٠٠٨/٦/١ ولغاية ٢٠٠٨/٦/٢٠. كما تم توفير وسائط النقل المطلوبة للفرق، وعملت الفرق على تدقيق الاستمارات ميدانياً. وقام المدققون المكتبيون بتدقيق الاستمارات المنتهية أولاً بأول للتحقق من اكتمال البيانات واتساقها. ثم أرسلت الاستمارات إلى مديرية تكنولوجيا المعلومات لإدخالها على الحاسب الآلي، وتم تجهيز البيانات باستخدام الحويسبات وبرمجية Oracle. تم البدء بإدخال البيانات وتدقيقها بعد بداية العمل الميداني مباشرة، وقد اكتملت هذه المرحلة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠.

د. التعاريف المستخدمة في المسح

لأغراض مقارنة نتائج هذا المسح مع نتائج المسوح المماثلة في العواصم العربية الأخرى، فقد تم الفصل بين العمل المنظم (العمل خارج المنزل)، وغير المنظم (العمل داخل المنزل) بالاعتماد على مكان إدارة العمل وليس مكان ممارسته، وقد اعتمدت التعاريف التالية استناداً إلى ما اتفق عليه مع المستشار الفني للمسح/ البنك الدولي:

- **العمل**

هو النشاط الذي يمارسه الفرد من أجل الربح أو الحصول على أجر معين سواء على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو بالمياومة أو بالقطعة، وقد يكون العمل دون أجر في مصلحة تملكها الأسرة أو يملكها أفراد آخرون.

- **العمل المنظم / العمل خارج المنزل**

هو العمل الذي يديره مالكه لإنتاج السلع والخدمات بهدف الربح، وتكون إدارة العمل خارج المنزل ويتضمن ذلك وجود مكتب أو ورشة عمل. ويجب أن تكون المؤسسة مسجلة قانونياً، كما يمكن أن يتوفر للمؤسسة وجود سجلات محاسبية ولموظفيها ضماناً اجتماعياً و/ أو تأميناً صحياً، ويمكن أن يكون عمل المؤسسة مستمراً ومنتظماً.

- **العمل غير المنظم / العمل داخل المنزل**

هو العمل الذي يديره مالكه لإنتاج السلع والخدمات بهدف الربح، وتكون إدارة العمل داخل المنزل، وقد يكون بدوام كامل أو جزئي، ولا تتوفر فيه شروط العمل المنظم، ويتضمن ذلك استخدام المنزل كمركز لإدارة العمل للاتصال مع الزبائن من خلال الهاتف الأرضي أو الخلوي الخاص بصاحب العمل أو بريده الالكتروني، أو أي وسيلة اتصال أخرى. ومن الأمثلة على ذلك مدقق الحسابات الذي يدير عمله من المنزل، ولا يوجد لديه مكتب أو مكان محدد خارج المنزل للإتصال به، وإنما يتم التعامل معه من خلال منزله.

٢. الخصائص الرئيسية لمجتمع العينة

١.٢ خصائص الأسر والمساكن

أ. نوع حيازة المسكن

- أظهرت النتائج أن ٥٩٪ من الأسر تسكن في مساكن تملكها، مقابل ٤١٪ من الأسر لا تملك المساكن التي تسكن فيها.

الشكل ١ التوزيع النسبي للأسر حسب نوع حيازة المسكن، ٢٠٠٨

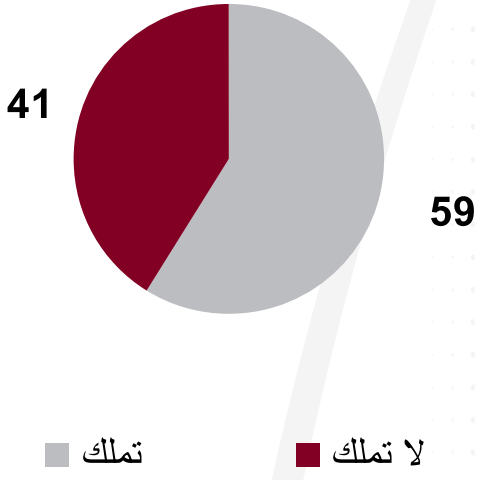

ب. نوع المسكن

- حوالي ثلاثة أرباع المساكن هي من نوع "شقة"، وحوالي ربعها كان من نوع "دار".

الشكل ٢ التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن، ٢٠٠٨

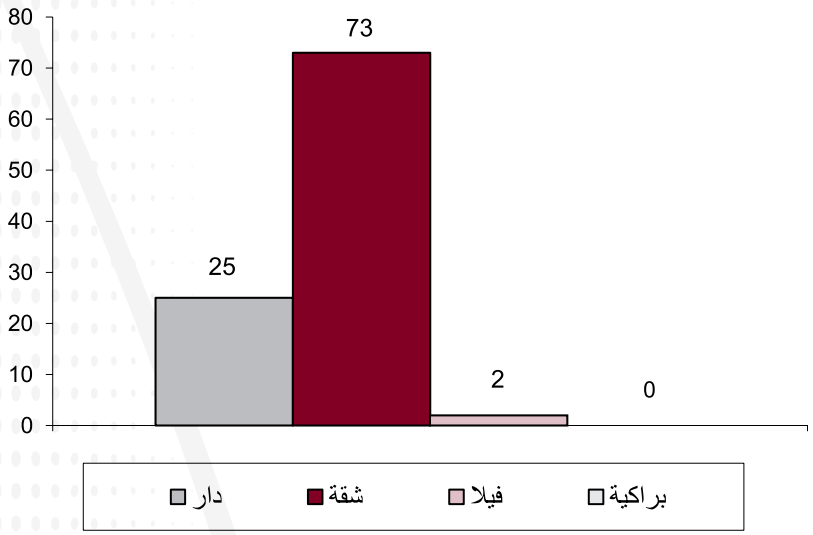

ج. امتلاك الأسرة من السلع المعمرة والعقارات

- يمتلك ٤٦٪ من الأسر سيارة خاصة.
- يمتلك حوالي أسرتان من بين كل خمس أسر كمبيوتر شخصي، ويمتلك ١١٪ من الأسر كمبيوتر محمول، و٩٥٪ هاتفا نقالا، و٩٣٪ ستلايت.
- يمتلك ١١٪ من الأسر عقارات غير المساكن التي يعيشون فيها أويمتلكونها.

٢.٢ الخصائص العامة للأفراد

أ. التوزيع العمري

- شكل السكان دون الخامسة عشرة من العمر ٣٤٪ من مجموع أفراد العينة (٣٤٪ للذكور مقابل ٣٣٪ للإناث).

- أما السكان الذين أعمارهم ١٥-٦٤ سنة فقد شكلوا نسبة مقدارها ٦٢٪، والتباين طفيف في هذه النسبة حسب الجنس (٦٢٪ للذكور مقابل ٦٣٪ للإناث).

جدول ١ التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والجنس، ٢٠٠٨			
الفئات العمرية	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
أقل من ١٥ سنة	٣٤,٢	٣٣,٢	٣٣,٧
١٥-٢٤	٢١,٧	٢١,٨	٢١,٧
٢٥-٣٤	١٦,١	١٥,٢	١٥,٦
٣٥-٤٤	١١,٤	١٢,٤	١١,٩
٤٥-٥٤	٧,٥	٨,٠	٧,٧
٥٥-٦٤	٤,٥	٥,٣	٤,٩
٦٥+	٤,٦	٤,١	٤,٤
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ب. الجنسية

- شكل السكان الأردنيون ٩٠٪ من مجموع أفراد العينة، وكان ١٠٪ من السكان غير أردنيين.
- ٢٧٪ من مجموع السكان غير الأردنيين هم من حملة الجنسية المصرية.

الشكل ٣ التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية، ٢٠٠٨

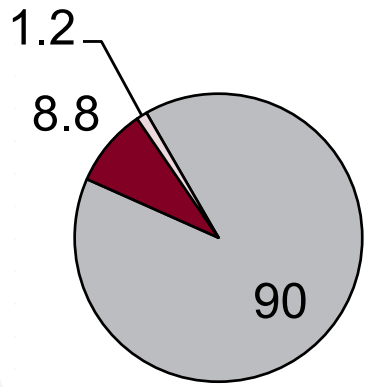

ج. المستوى التعليمي للسكان ١٥ سنة فأكثر

- انخفاض معدل الأمية بشكل عام، حيث بلغ ٦,٧٪ من أفراد العينة الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، ويوجد اختلافات كبيرة في هذه النسبة حسب الجنس (٣,٧٪ للرجال بالمقارنة مع ٩,٧٪ للنساء).
- حوالي خمس السكان مستواهم التعليمي ثانوي وبنسبة بلغت ١٩,٧٪ للرجال و٢٢,١٪ للنساء.
- كان المستوى التعليمي لـ ١٤,٦٪ من السكان بكالوريوس فأعلى (١٦,٨٪ للرجال و١٢,٢٪ للنساء).

جدول ٢ التوزيع النسبي للسكان ١٥ سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، ٢٠٠٨

المستوى التعليمي	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
أمي	٣,٧	٩,٧	٦,٧
ملم	٤,٦	٤,٢	٤,٤
ابتدائي	١٠,٥	٩,٨	١٠,٢
إعدادي	١٦,٢	١٥,٠	١٥,٦
أساسي	١٨,٧	١٦,٣	١٧,٥
تلمذة مهنية	١,٧	٠,٢	٠,٩
ثانوي	١٩,٧	٢٢,١	٢٠,٩
دبلوم متوسط	٨,١	١٠,٤	٩,٢
بكالوريوس	١٤,١	١١,٢	١٢,٧
دبلوم عالي	٠,٣	٠,١	٠,٢
ماجستير	١,٧	٠,٧	١,٢
دكتوراه	٠,٧	٠,٢	٠,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ٤ التوزيع النسبي للسكان ١٥ سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، ٢٠٠٨

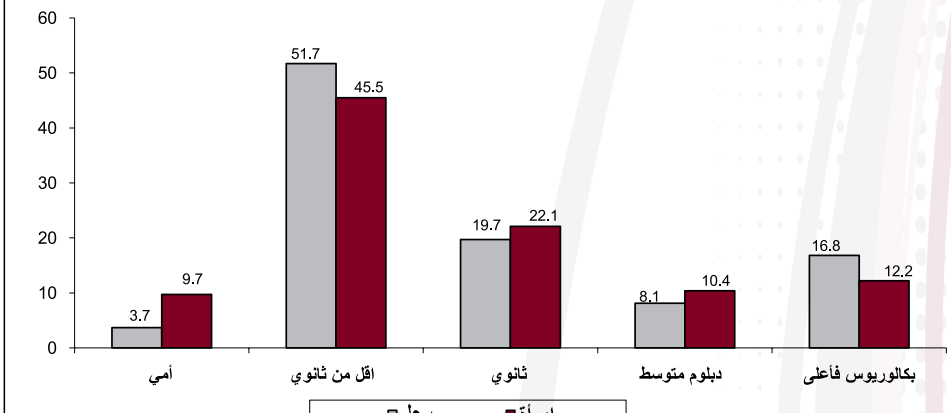

د. الحالة الزواجية للسكان ١٥ فأكثر

- شكل السكان العزاب من الذكور والإناث النسبة الأعلى في الفئات العمرية الشابة والتي تقل عن ٣٠ سنة.
- تركزت فئة السكان المتزوجين من الرجال والنساء في الفئات العمرية التي تزيد عن ٣٠ سنة وبنسب متقاربة لكلا الجنسين.

جدول ٣ التوزيع النسبي للسكان ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والجنس وفئات العمر، ٢٠٠٨

فئات العمر العريضة	الحالة الزواجية والجنس				
	رجل		إمرأة		
	أعزب	متزوج/سبق له الزواج	عزباء	متزوجه/ سبق لها الزواج	المجموع
١٩-١٥	٤٨,٨	٠,٢	٤٧,٨	٣,٢	١٠٠,٠
٢٤-٢٠	٤٩,٠	٣,٣	٣١,٣	١٦,٤	١٠٠,٠
٢٩-٢٥	٣٥,٤	١٩,١	١٧,١	٢٨,٥	١٠٠,٠
٣٩-٣٠	٨,٤	٤٠,٦	٨,٤	٤٢,٦	١٠٠,٠
٤٩-٤٠	١,٨	٤٦,٠	٤,٥	٤٧,٧	١٠٠,٠
٥٩-٥٠	٠,٧	٤٩,٤	١,٨	٤٨,٢	١٠٠,٠
+٦٠	٠,٣	٥٠,٦	١,٧	٤٧,٤	١٠٠,٠
المجموع	٢٢,٧	٢٧,٦	١٧,٩	٣١,٧	١٠٠,٠

هـ . حالة النشاط الإقتصادي

- ينقسم السكان ممن تقع أعمارهم ١٥ سنة فأكثر إلى مجموعتين رئيستين وهما السكان النشيطين اقتصادياً والسكان غير النشيطين اقتصادياً.
- يشمل السكان النشيطون اقتصادياً جميع الأفراد المشتغلين والمتعطلين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر من السكان.
- بلغ معدل المشاركة الإقتصادية المنقح (أي قوة العمل منسوبة إلى السكان ١٥ سنة فأكثر) ما نسبته ٧١٪ للرجال وما نسبته ٢٢٪ للنساء.
- شكل المشتغلون نسبة مقدارها ٩٢٪ من السكان النشيطين اقتصادياً، في حين شكل المتعطلون ٨٪.
- بلغت نسبة غير النشيطين إقتصادياً من السكان ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر ٥٤٪، منهم أكثر من النصف ٥٥٪ مدبرو منازل و ٣١٪ طلبة.

الشكل ٥ التوزيع النسبي للسكان حسب حالة النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٨

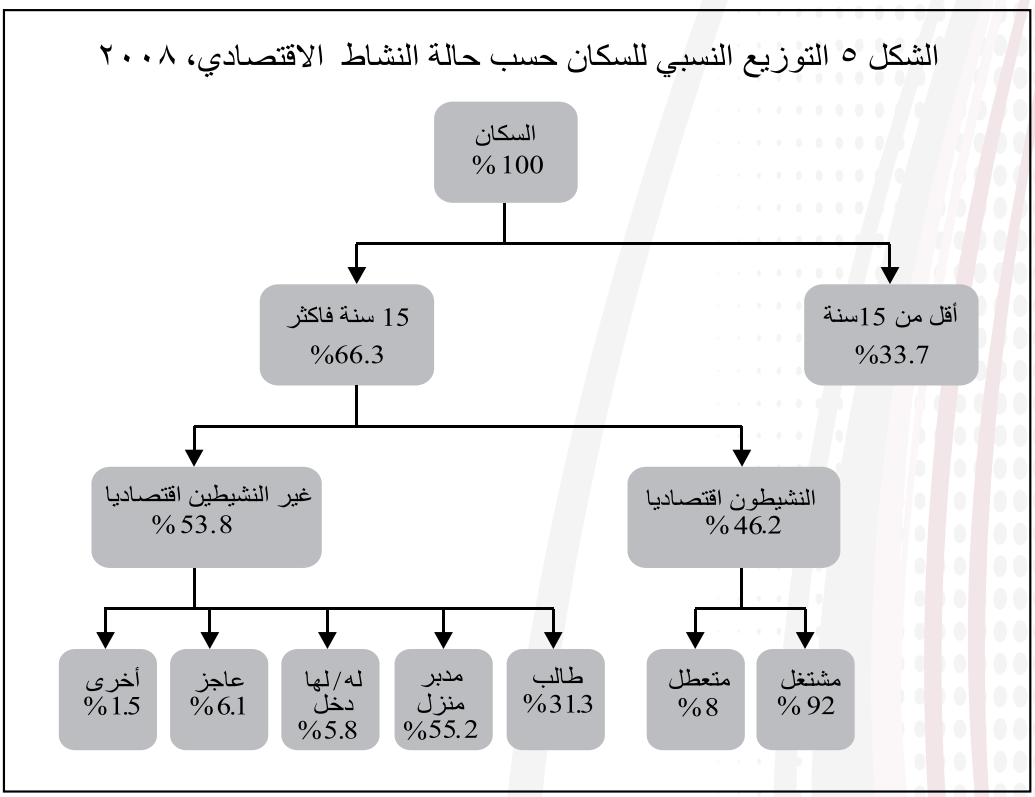

٣. الخصائص الرئيسية للمشتغلين

١.٣ الجنس

- بلغ عدد المشتغلين داخل المنزل ٣٩٥ فرداً، منهم ٢٧٪ من النساء، و٧٣٪ من الرجال، في حين بلغ عدد المشتغلين خارج المنزل ٤٣١٤ فرداً، منهم حوالي الخمس من النساء. كما شكلت نسبة المشتغلات ٢٠٪ من مجموع المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه.

- بلغت نسبة المشتغلين ٤١٪ من مجموع أفراد أسر العينة الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، شكل المشتغلون داخل المنزل ٨٪ منهم بالمقارنة مع ٩٢٪ كانوا مشتغلين خارج المنزل.

- أشارت النتائج إلى أن نسبة المشتغلات داخل المنزل بلغت ١١,٤٪ من مجموع المشتغلات، في حين بلغت نسبة الرجال ٧,٦٪ من مجموع المشتغلين.

الشكل ٦ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجها حسب الجنس، ٢٠٠٨

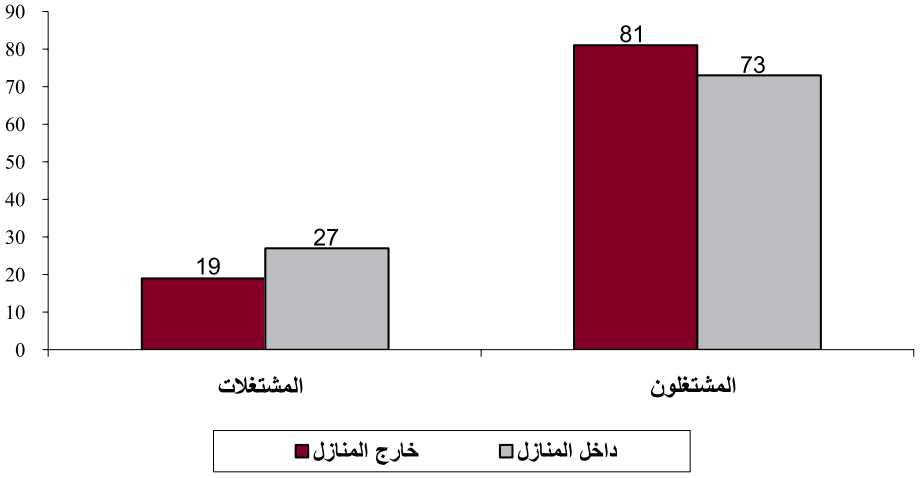

الشكل ٧ التوزيع النسبي المشتغلين والمشتغلات حسب مكان العمل، ٢٠٠٨

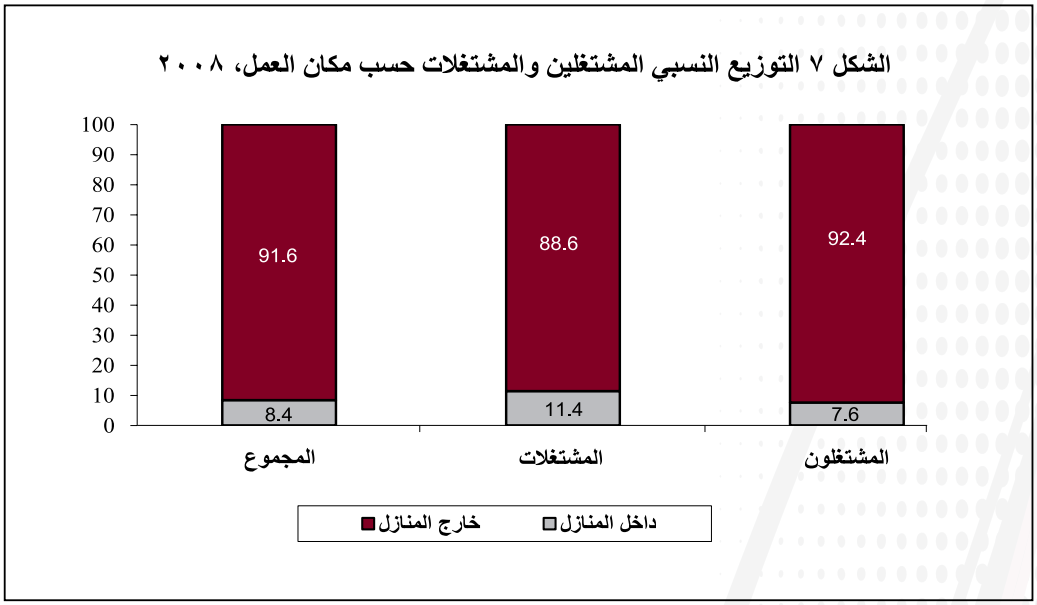

٢.٣ طبيعة العمل

- يمارس حوالي تسعة أشخاص من كل عشرة من المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل العمل بشكل رئيس، وكانت النسبة بين المشتغلات أعلى مما هي عليه بين المشتغلين (٩٢٪ للرجال مقابل ٩٤٪ للنساء).
- يمارس المشتغلون داخل المنزل أعمالاً ثانوية بنسبة أعلى من المشتغلات (٨٪ مقابل ٦٪ لكل من الرجال والنساء على التوالي).

جدول ٤ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب طبيعة العمل، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

الجنس	طبيعة العمل		
	رئيسي	ثانوي	المجموع
رجل	٩١,٨	٨,٢	١٠٠,٠
امرأة	٩٤,٤	٥,٦	١٠٠,٠
المجموع	**٩٢,٥**	**٧,٥**	١٠٠,٠

٣,٣ الحالة الزواجية

- شكل المتزوجون من المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل النسبة الأعلى من مجموع المشتغلين داخل المنزل، وقد كانت النسبة بين المشتغلات أعلى مما هي عليه بين المشتغلين (٨٠٪ مشتغلات متزوجات بالمقارنة مع ٧٨٪ مشتغلون متزوجون).

الشكل ٨ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه حسب الحالة الزواجية، ٢٠٠٨

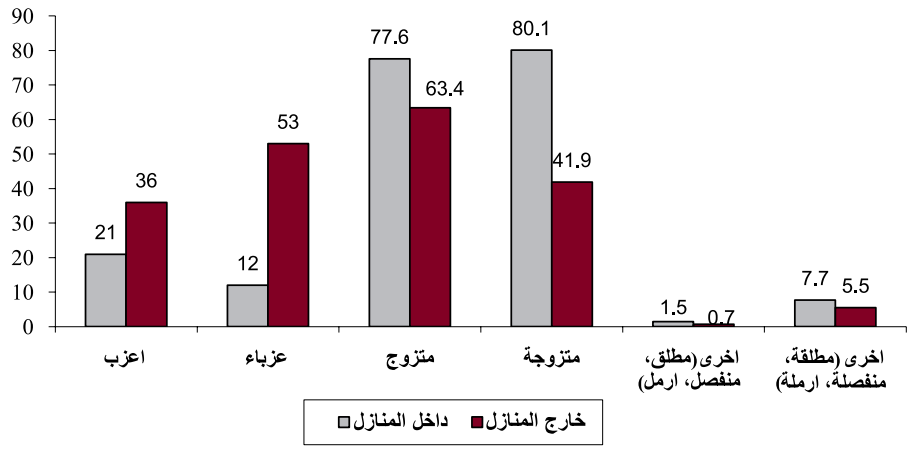

- كان الأمر معكوساً بالنسبة للمتزوجين من المشتغلين والمشتغلات خارج المنزل، إذ كانت النسبة بين المشتغلين (٦٣٪) أعلى مما هي عليه بين المشتغلات (٤٢٪).

- تشير النتائج أيضاً إلى ارتفاع نسبة المشتغلات العازبات خارج المنزل من مجموع المشتغلات خارج المنزل، حيث وصلت النسبة إلى ٥٣٪ بالمقارنة مع ٣٦٪ كانت عليه النسبة للمشتغلين خارج المنزل.

جدول ٥ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل وخارجه ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)		
الحالة الزواجية	**داخل المنزل**	**خارج المنزل**
المجموع		
أعزب	١٨,٥	٣٩,٢
متزوج	٧٨,٣	٥٩,٢
أخرى	٣,٢	١,٦
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
رجل		
أعزب	٢٠,٨	٣٦,٠
متزوج	٧٧,٦	٦٣,٤
أخرى	١,٥	٠,٧
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
امرأة		
أعزب	١٢,٢	٥٢,٧
متزوج	٨٠,١	٤١,٩
أخرى	٧,٧	٥,٥
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

٤.٣ المؤهل التعليمي

- أشارت النتائج إلى أن نصف المشتغلين داخل المنزل كانت مؤهلاتهم التعليمية دون الأساسي (٥٢٪)، في حين كانت هذه النسبة بين المشتغلات ٤١٪. ويتسق هذا الاتجاه مع المستوى التعليمي للمشتغلين خارج المنزل ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الأساسي، حيث كانت النسبة بين المشتغلين (٣٣٪) أعلى مما هي عليه بين المشتغلات (٢٣٪).

- يلاحظ أن نسبة المشتغلين والمشتغلات خارج المنزل للذين مستواهم التعليمي دون الأساسي كانت أقل مما هي عليه بين المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل.

- أما المشتغلون والمشتغلات من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى، فقد بينت النتائج عدم وجود فروقات جوهرية بين المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل (١٧٪ للرجال مقابل ١٥٪ للنساء)، في حين كان التباين واضحاً في نسب المشتغلين والمشتغلات خارج المنزل من حملة هذا المؤهل التعليمي (٣٢٪ للرجال و٥٩٪ للنساء).

جدول ٦ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل وخارجه ١٥ سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

المستوى التعليمي	داخل المنزل	خارج المنزل
المجموع		
دون الأساسي	٤٩,٠	٣٠,٦
الأساسي – الثانوي	٣٤,٦	٣٢,٢
دبلوم متوسط فأعلى	١٦,٣	٣٧,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
رجل		
دون الأساسي	٥١,٩	٣٢,٥
الأساسي – الثانوي	٣١,٣	٣٥,٥
دبلوم متوسط فأعلى	١٦,٨	٣٢,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
امرأة		
دون الأساسي	٤١,٣	٢٢,٥
الأساسي – الثانوي	٤٣,٥	١٨,٧
دبلوم متوسط فأعلى	١٥,٢	٥٨,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ٩ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه من حملة الثانوية العامة فأقل، ٢٠٠٨

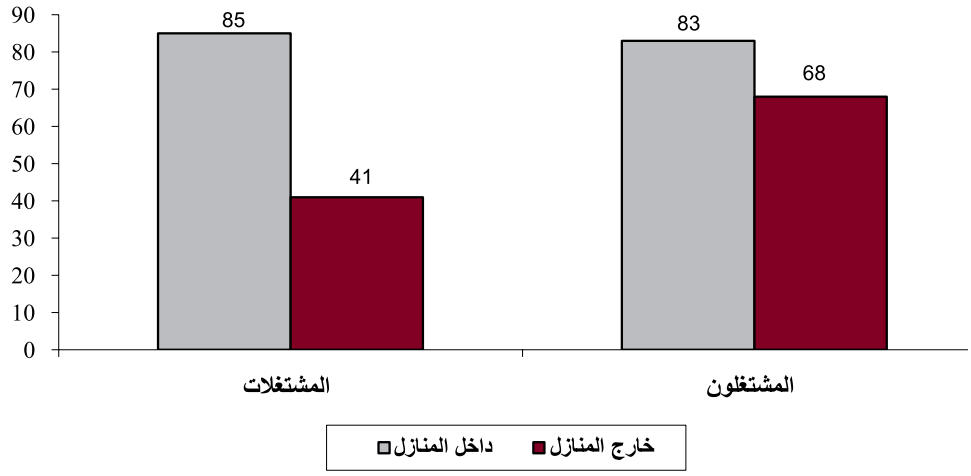

٥.٣ العمر

- يميل المشتغلون والمشتغلات في الفئة العمرية ٢٥- ٤٤ سنة للعمل داخل المنزل وخارجه بشكل أكبر مما هو عليه في الفئات العمرية الأخرى. فثلاثة مشتغلين من بين كل خمسة مشتغلين داخل المنزل كانت أعمارهم ٢٥ – ٤٤ سنة (٥٧٪ للرجال و٦٢٪ للنساء).

- كانت نسبة المشتغلات خارج المنزل في الفئة العمرية ٢٥- ٤٤ سنة أعلى مما هي عليه بين المشتغلين (٦٨٪ للنساء و٥٨٪ للرجال).

- حوالي ربع المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل أعمارهم ٤٥ سنة فأكثر (٢٧٪ للرجال و٢٦٪ للنساء)، في حين كانت نسبة المشتغلين خارج المنزل في هذه الفئة العمرية حوالي ضعف ما هي عليه للمشتغلات خارج المنزل (٢١٪ و٩٪ لكل من الرجال والنساء على التوالي).

جدول ٧ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل وخارجه ١٥ سنة فأكثر حسب الفئات العمرية العريضة، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

الفئات العمرية العريضة	داخل المنزل	خارج المنزل
المجموع		
١٥–٢٤	١٤,٧	٢١,٠
٢٥–٣٤	٢٨,٥	٣٥,٦
٣٥–٤٤	٣٠,٠	٢٤,٦
٤٥–٥٤	١٧,٥	١٢,٦
٥٥+	٩,٣	٦,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
رجل		
١٥–٢٤	١٥,٦	٢٠,٣
٢٥–٣٤	٢٦,٣	٣٤,٠
٣٥–٤٤	٣١,١	٢٤,٤
٤٥–٥٤	١٧,٣	١٤,٠
٥٥+	٩,٨	٧,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إمرأة		
١٥–٢٤	١٢,٣	٢٣,٩
٢٥–٣٤	٣٤,٣	٤٢,٢
٣٥–٤٤	٢٧,٢	٢٥,٤
٤٥–٥٤	١٨,٠	٦,٩
٥٥+	٨,١	١,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ١٠ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب العمر، ٢٠٠٨

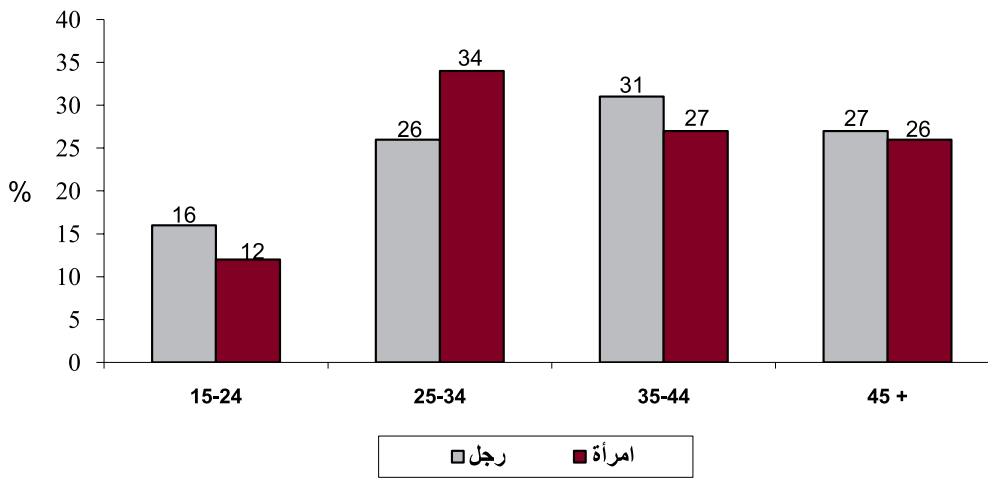

٦.٣ النشاط الإقتصادي للمشتغلين داخل المنزل

- تركز أكثر من نصف المشتغلين داخل المنزل في قطاع الإنشاءات (٥١٪)، في حين تركز خمسي المشتغلات داخل المنزل في الصناعات التحويلية (٤٠٪).

- احتل نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات المرتبة الثانية من حيث استقطاب المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وبنسبة بلغت ٢٠٪ و٢٦٪ من مجموع كل منهما على التوالي.

- تميل المشتغلات داخل المنزل للعمل في قطاعات الصناعات التحويلية، والتجارة، والأنشطة الخدمية والإجتماعية والشخصية، والتعليم، والصحة، والعمل الإجتماعي، والأسر التي تعين أفرداً بشكل أكبر من المشتغلين الرجال، في حين يميل المشتغلون للعمل في قطاعات الإنشاءات، والفنادق والمطاعم، والنقل والتخزين بشكل أكبر من المشتغلات.

الشكل ١١ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٨

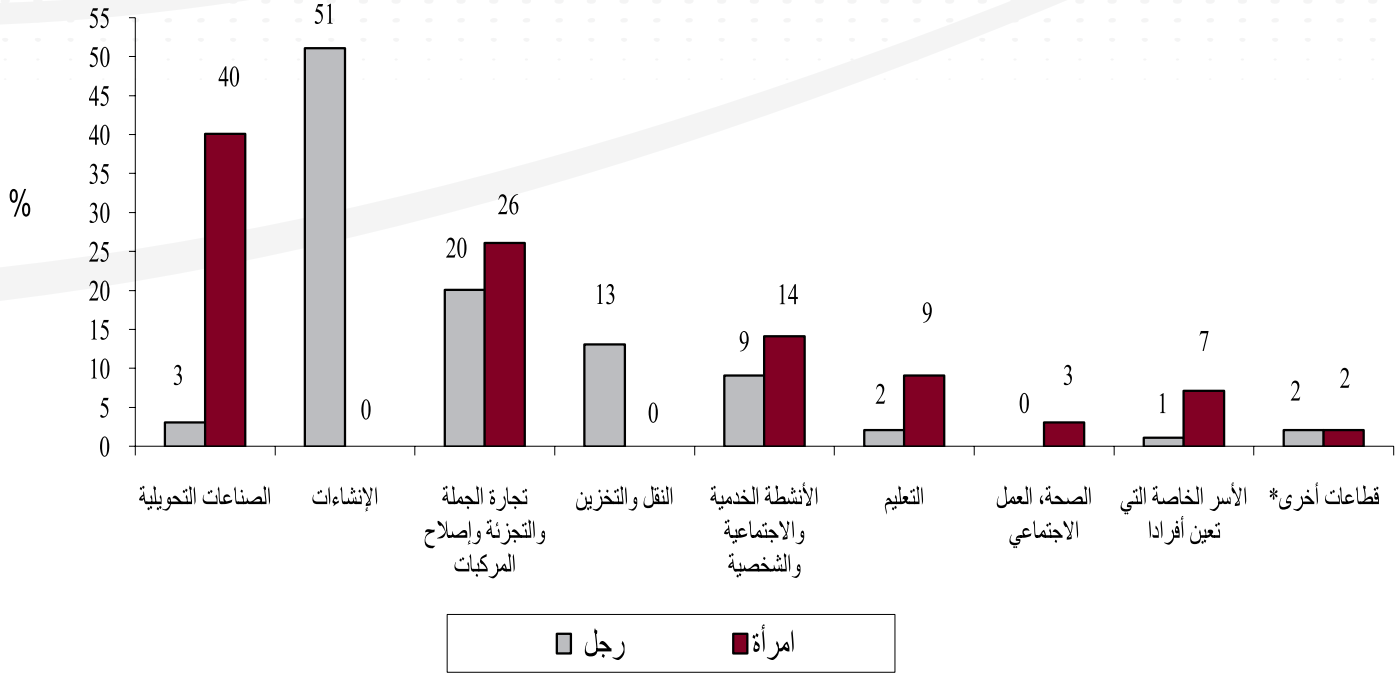

* تشمل قطاعات الفنادق والمطاعم، والوساطة المالية، والأنشطة العقارية

جدول ٨ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الإقتصادي، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)		
نوع النشاط الإقتصادي	**رجل**	**امرأة**
الصناعات التحويلية*	٣,١	٣٩,٦
الإنشاءات	٥١,١	٠,٠
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	٢٠,٠	٢٥,٧
الفنادق والمطاعم	٠,٣	٠,٠
النقل والتخزين	١٢,٧	٠,٠
الوساطة المالية	٠,٠	٠,٦
الأنشطة العقارية	١,٢	١,٦
الأنشطة الخدمية والإجتماعية والشخصية	٨,٧	١٣,٥
التعليم	٢,١	٨,٤
الصحة، العمل الإجتماعي	٠,٠	٣,٣
الأسر الخاصة التي تعين أفرادا	٠,٨	٧,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* تشمل صناعة الملابس، الصناعات الغذائية، النسيج، ... الخ

٧.٣ المهنة الحالية للمشتغلين داخل المنزل

- يعمل أكثر من نصف المشتغلين داخل المنزل في مهنة الحرف وما إليها من المهن (٥٦٪)، في حين يعمل خمسي المشتغلات داخل المنزل في المهنة نفسها (٤٠٪).

- احتل العاملون في مهنة الخدمات والباعة المرتبة الثانية، حيث شكل هؤلاء ١٣٪ و٣٨٪ من مجموع المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل على التوالي.

- أظهرت النتائج أيضاً أن المشتغلات داخل المنزل يملن بشكل أكبر من المشتغلين للعمل في مهن "المتخصصون"، "والفنيون والمتخصصون المساعدون"، وفي مهن "الخدمات والباعة". في حين يميل المشتغلون داخل المنزل بشكل اكبر من المشتغلات للعمل في مهن "العاملون في الحرف وما إليها من المهن"، و"مشغلو الآلات ومجمعوها، والمهن الأولية".

جدول ٩ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب المهنة الحالية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

المهنة الحالية	رجل	امرأة
المتخصصون	٤,٤	٦,٦
الفنيون والمتخصصون المساعدون	٣,٤	٦,٨
العاملون في الخدمات والباعة	١٣,٣	٣٧,٨
العاملون في الحرف وما إليها من مهن	٥٥,٧	٤٠,٠
مشغلو الآلات ومجمعوها	١٣,١	٠,٠
المهن الأولية	١٠,١	٨,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ١٢ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب المهنة الحالية، ٢٠٠٨

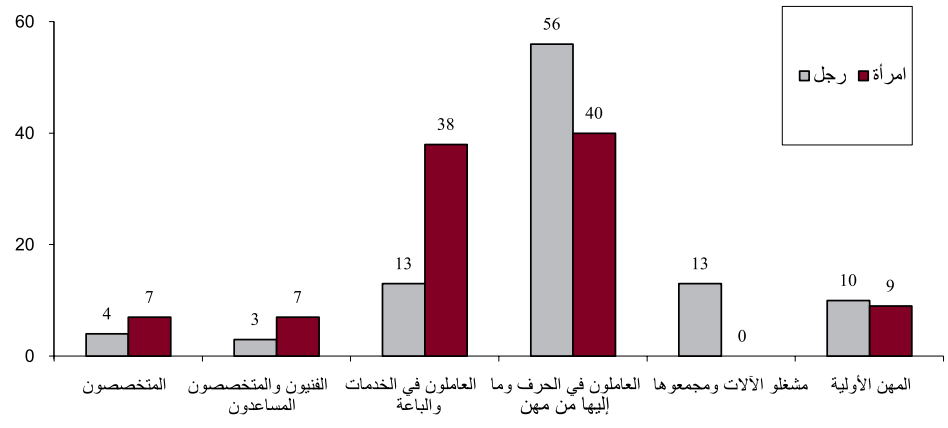

٨.٣ الحالة العملية للمشتغلين داخل المنزل

- يعمل حوالي ثلاثة أخماس المشتغلات داخل المنزل (٥٧٪) لحسابهن الخاص بالمقارنة مع ٣٩٪ كانت عليه النسبة للمشتغلين داخل المنزل.

- يعمل ٢٪ من المشتغلات داخل المنزل لدى الأسرة دون أجر مقابل عدم وجود اي حالة من المشتغلين.

- يميل المشتغلون داخل المنزل بشكل اكبر من المشتغلات لأن يكونوا أصحاب عمل (١٥٪ للرجال مقابل ٤٪ للنساء)، وكعمال منزليين (٤٥٪ للرجال مقابل ٣٧٪ للنساء) في حين تميل المشتغلات داخل المنزل بشكل أكبر من المشتغلين للعمل لحسابهن الخاص.

جدول ١٠ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة العملية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

الحالة العملية	رجل	امرأة
صاحب عمل	١٥,٤	٤,١
يعمل لحسابه[١]	٣٨,٩	٥٧,٢
عامل منزلي[٢]	٤٥,٢	٣٧,٠
يعمل لدى الأسرة بأجر	٠,٥	٠,٠
يعمل لدى الأسرة دون أجر	٠,٠	١,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) المشتغل لحسابه الخاص: هو الفرد الذي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزءا منها، أو في مهنة أو تجارة ولا يعمل تحت إشرافه مستخدمون آخرون بأجر نقدي أو عيني.

(٢) العامل المنزلي: هو الفرد الذي يقوم بإنتاج سلعة أو خدمة بناء على طلب من فرد آخر أو مؤسسة بشرط توفر المادة الأولية له لإنتاج هذه السلعة أو الخدمة، على أن يتلقى أجرا مقابل ذلك العمل.

الشكل ١٣ التوزيع النسبي للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل حسب الحالة العملية، ٢٠٠٨

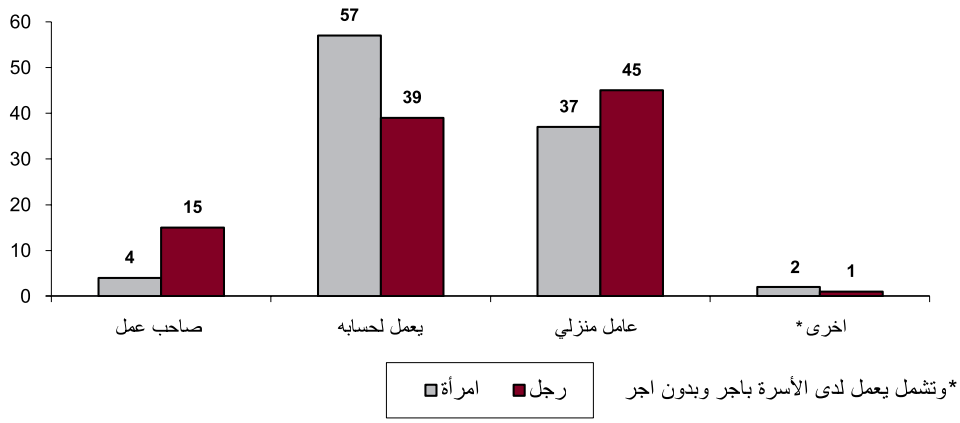

٩.٣ أسباب العمل من داخل المنزل للمشتغلين داخل المنزل

- شكلت العناية بالأطفال وبباقي أفراد الأسرة أكثر الأسباب المهمة جدا في دفع المرأة للعمل داخل المنزل حيث بينت نتائج الدراسة أن٦٥٪، و٦٣٪ من المشتغلات بأن هذين السببين كانا

وراء عملهن داخل المنزل بالمقارنة مع ما كانت عليه النسبة بين المشتغلين داخل المنزل (٧٪ و ١٤٪ لكل من هذين السببين على التوالي).

- أشارت النتائج إلى أن التكلفة التشغيلية المنخفضة كانت السبب المهم جداً لدفع المشتغلين للعمل داخل المنزل (٦٥,٤٪)، وهي أعلى مما عليه بين المشتغلات (٥٩,٤٪)، في حين احتل سبب مرونة توزيع الوقت المرتبة الثانية كسبب مهم جداً دفع بالرجال والنساء للعمل داخل المنزل.

جدول ١١ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب درجة أهمية السبب، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

السبب الرئيس	رجل					امرأة				
	غير مهم	أهمية قليلة	أهمية متوسطة	مهم جداً	المجموع	غير مهم	أهمية قليلة	أهمية متوسطة	مهم جداً	المجموع
تكلفة تشغيلية منخفضة	١٦,٧	٥,٥	١٢,٧	٦٥,٤	١٠٠,٠	٢٥,١	٩,٨	٥,٧	٥٩,٤	١٠٠,٠
مرونة في توزيع الوقت	٩,٤	٩,٥	٢٤,٧	٥٦,٤	١٠٠,٠	١١,٣	٦,٦	٢٣,٠	٥٩,٠	١٠٠,٠
أكثر ملاءمة للعناية بالأطفال	٧٩,٣	٥,٧	٨,٠	٧,٠	١٠٠,٠	٢٢,٠	٣,٧	٩,٤	٦٥,٠	١٠٠,٠
أكثر ملاءمة للعناية بباقي الأسرة	٦٤,٥	١٣,٨	٧,٧	١٤,٠	١٠٠,٠	١٢,٤	٨,٢	١٦,٥	٦٣,٠	١٠٠,٠
مشاكل المواصلات	٣٦,١	٢٠,٢	٢٠,٨	٢٢,٩	١٠٠,٠	٤٨,١	١١,٩	١٢,٣	٢٧,٦	١٠٠,٠
ظروف أفضل للتشغيل	١٧,٤	١٥,٢	٢٢,٤	٤٥	١٠٠,٠	٢٦,٧	١٤,٧	٢٥,٨	٣٢,٧	١٠٠,٠
رغبة الزوج/الزوجة	٦١,٢	١٢,٣	٩,٣	١٧,١	١٠٠,٠	٣٩,٧	٧,٠	١١,٤	٤١,٩	١٠٠,٠
احتمالية المضايقة في العمل خارج المنزل	٦٩,٨	٦,٩	٩,٣	١٤,٠	١٠٠,٠	٤٥,٤	١٥,١	٩,٤	٣٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ١٤ النسبة المئوية للأسباب الرئيسية الهامة للمشتغلين والمشتغلات للعمل داخل المنزل،٢٠٠٨

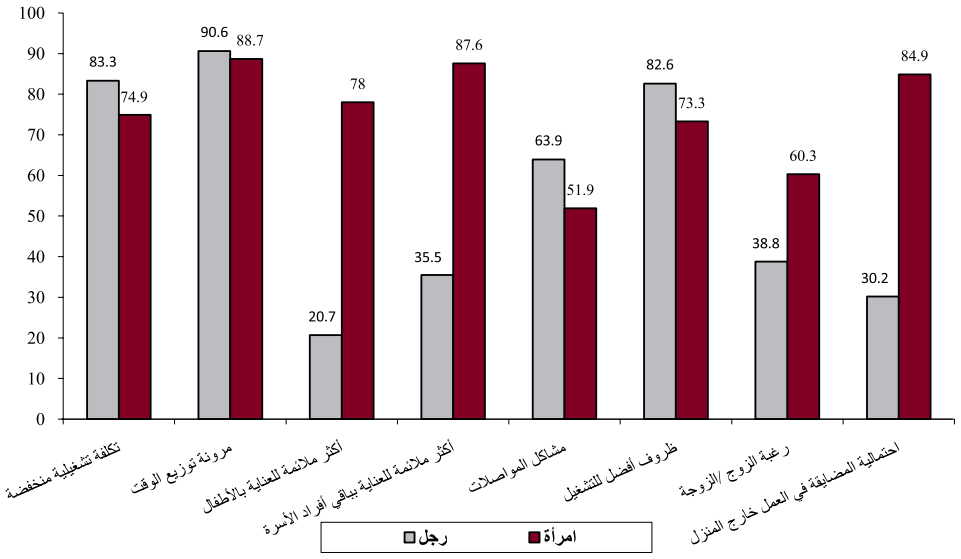

الشكل ١٥ الوسط الحسابي لدرجة أهمية الأسباب الرئيسية للمشتغلين والمشتغلات للعمل داخل المنزل، ٢٠٠٨

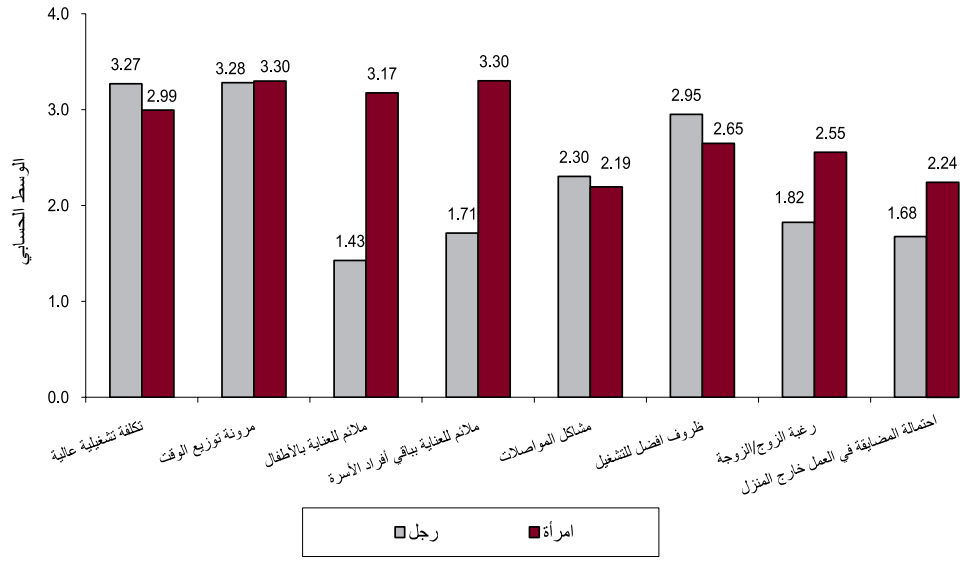

١٠.٣ الإنفاق من الدخل المتأتي من العمل داخل المنزل

أ.نسبة الإنفاق

- تشير النتائج إلى أن أكثر من ثلثي المشتغلين داخل المنزل (٦٨٪) ينفقون كامل دخلهم من العمل على الأسرة بينما كانت هذه النسبة ٤٦٪ بين المشتغلات داخل المنزل.

- بينت النتائج أن ١٠٪ من النساء المشتغلات داخل المنزل لا ينفقن أي جزء من دخلهن على أسرهن، مقابل ٢٪ كانت عليه النسبة لدى المشتغلين داخل المنزل.

جدول ١٢ التوزيع النسبي للإنفاق الشهري للمشتغلين والمشتغلات ١٥ سنة فأكثر من دخلهم من العمل داخل المنزل على أسرهن، ٢٠٠٨

نسبة الإنفاق	رجل	امرأة
أقل من ثلث الدخل	١٢,٢	٣١,٨
نصف الدخل	١٣,٥	٥,٦
أكثر من نصف الدخل	٤,٥	٦,٥
الدخل كاملا	٦٧,٧	٤٥,٨
لا ينفق	٢,١	١٠,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ١٦ التوزيع النسبي للإنفاق الشهري للمشتغلين والمشتغلات من دخلهم من العمل داخل المنزل، ٢٠٠٨

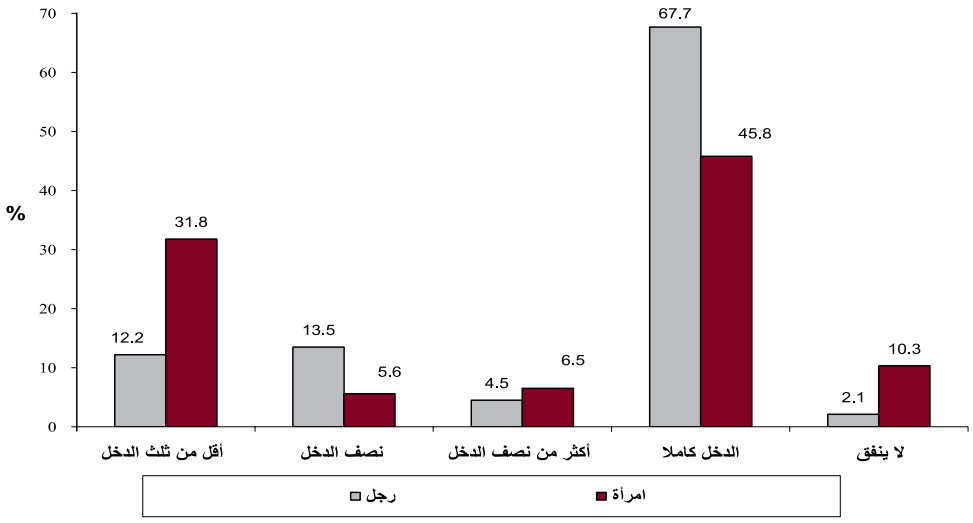

ب.أوجه الإنفاق

- تشير النتائج إلى أن المشتغلين ينفقون ٢٣٪ من دخلهم من العمل داخل المنزل على الطعام، في حين تنفق المشتغلات ٣٤٪.

- تدل النتائج على أن المشتغلين ينفقون على الترفيه ضعف ما تنفقه المشتغلات (٨,٦٪ للرجال و٤,٤٪ للنساء). وفي المقابل تنفق المشتغلات على الملابس أكثر مما ينفقه المشتغلين وبفارق ٥ نقاط مئوية. في حين كان الإنفاق على المواصلات متساوٍ تقريباً بين المشتغلين والمشتغلات.

جدول ١٣ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب أوجه إنفاق الدخل من العمل داخل المنزل على المواد الاستهلاكية، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

المواد الاستهلاكية	رجل	امرأة
الطعام	٢٢,٩	٣٣,٥
الإيجار	١٤,٦	٨,٦
المواصلات	١٦,٨	١٥,٩
التعليم	١٣,٢	١٠,٤
الملابس	١٩,٠	٢٤,١
الترفيه	٨,٦	٤,٤
أخرى	٥,٠	٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ١٧ التوزيع النسبي للأنفاق الشهري للمشتغلين والمشتغلات من دخلهم من العمل داخل المنزل حسب اوجه الإنفاق، ٢٠٠٨

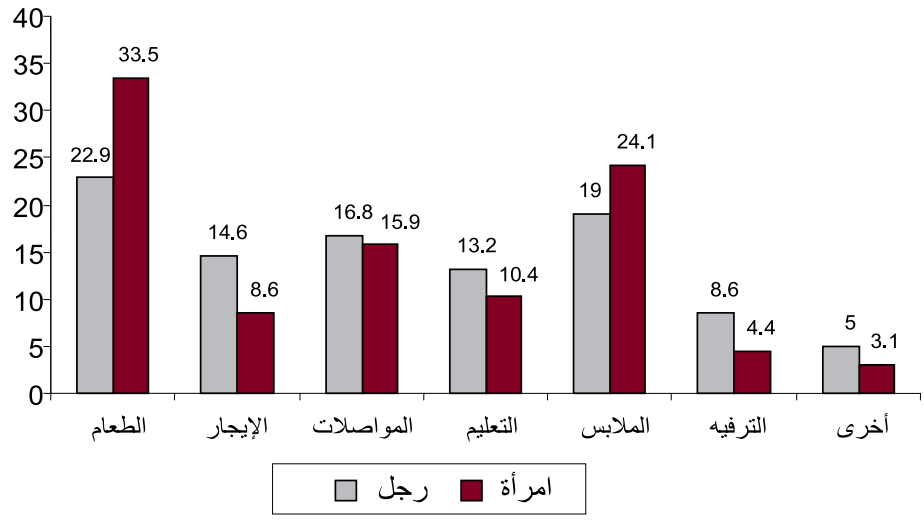

١١.٣ عدد سنوات الخبرة للمشتغلين داخل المنزل

- دلت النتائج على أن متوسط عدد سنوات الخبرة لدى المشتغلين داخل المنزل بلغت ضعف (١٠ سنوات) ما هو عليه لدى المشتغلات داخل المنزل (٥ سنوات).
- أكثر من نصف المشتغلات داخل المنزل (٥٦٪) و٤٤,٤٪من المشتغلين داخل المنزل لديهم ١-٥ سنوات خبرة في العمل الذي يمارسونه.
- ترتفع نسبة المشتغلين داخل المنزل ممن لديهم خبرة ١١ سنة فأكثر بشكل كبير عما هي عليه بين المشتغلات (٣٥٪ للرجال و ١١٪ للنساء).

جدول ١٤ المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ١٥ سنة فأكثر حسب عدد سنوات الخبرة، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

عدد سنوات الخبرة	رجل	امرأة	المجموع
أقل من سنه	٣,١	١٤,٠	٦,٠
١_٥	٤٤,٤	٥٦,١	٤٧,٥
٦_١٠	١٧,٤	١٨,٧	١٧,٨
١١سنة فأكثر	٣٥,١	١١,٢	٢٨,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ١٨ متوسط عدد سنوات الخبرة للمشتغلين والمشتغلات داخل المنزل،٢٠٠٨

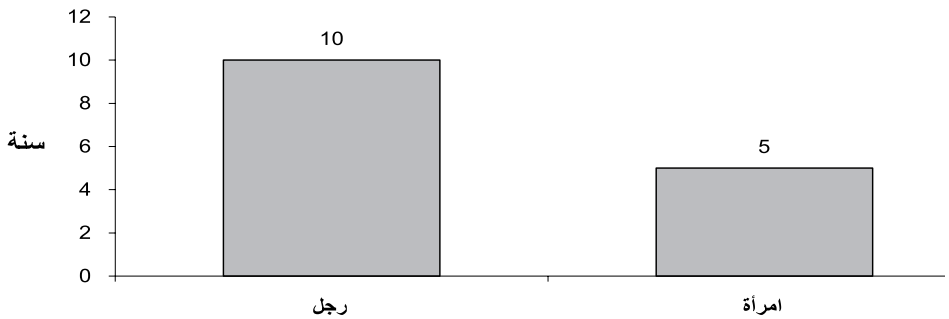

١٢.٣ أرباب الأسر المشتغلون داخل المنزل

أ.حسب مكان العمل

- بلغت نسبة أرباب الأسر المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل ٥٤٪ من مجموع المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل، وقد تباينت هذه النسبة حسب الجنس حيث بلغت ٧٠٪ لأرباب الأسر المشتغلين، و١١٪ لأرباب الأسر المشتغلات.
- بلغت نسبة ربات الأسر المشتغلات داخل المنزل أربعة أضعاف ما هي عليه لربات الأسر المشتغلات خارج المنزل حيث بلغت النسبة ٥,٣٪ و ١,٣٪ لكل منهن على التوالي.

الشكل ١٩ النسبة المئوية لأرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات حسب مكان العمل، ٢٠٠٨

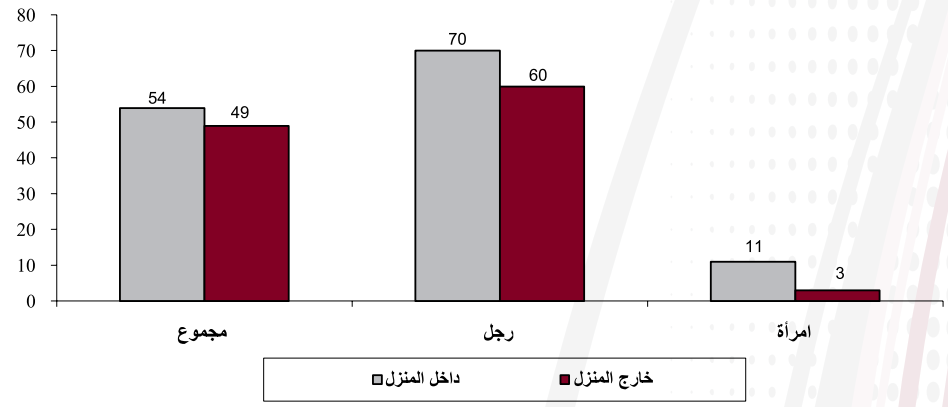

جدول ١٥ أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه ١٥ سنة فأكثر حسب جنس رب الأسرة، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

جنس رب الأسرة	داخل المنزل	خارج المنزل
رجل	٩٤,٧	٩٨,٧
امرأة	٥,٣	١,٣
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

ب. حسب حيازة المسكن

- شكلت المساكن المملوكة للأسر التي أربابها من المشتغلات داخل المنزل ٦٤٪ من مجموع المساكن التي أرباب أسرها من المشتغلات داخل المنزل، بالمقارنة مع ٤٦٪ كانت عليه النسبة للمساكن المملوكة للأسر التي أربابها من المشتغلين داخل المنزل.
- كان أكثر من نصف مساكن الأسر التي أربابها من المشتغلين خارج المنزل (٥٣٪) مملوكة للأسر، في حين كانت هذه النسبة ٤٥٪ للمساكن المملوكة للأسر وأربابها من المشتغلات خارج المنزل.

جدول ١٦ أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات ١٥ سنة فأكثر داخل المنزل وخارجه حسب حيازة المسكن، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

حيازة المسكن	داخل المنزل			خارج المنزل		
	رجل	امرأة	المجموع	رجل	امرأة	المجموع
مملوك	٤٥,٦	٦٤,٣	٤٦,٦	٥٢,٧	٤٥,٢	**٥٢,٦**
غير مملوك	٥٤,٤	٣٥,٧	٥٣,٤	٤٧,٣	٥٤,٨	**٤٧,٤**
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ٢٠ نسبة أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه للمساكن المملوكة من الأسر، ٢٠٠٨

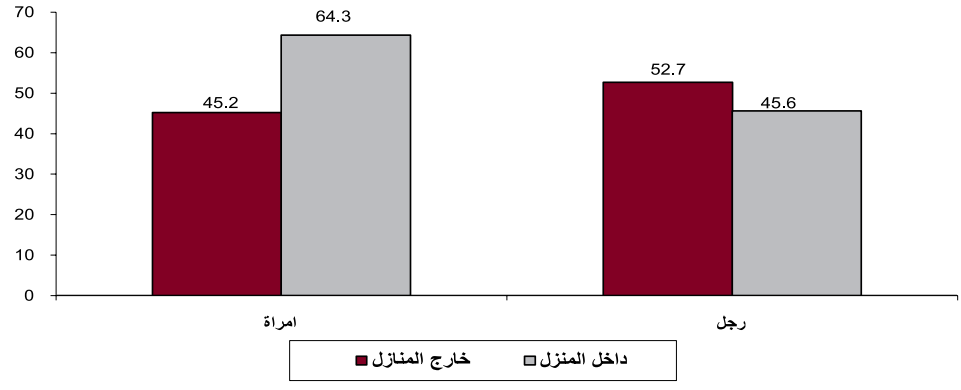

ج .حسب نوع المسكن

- شكلت مساكن الأسر من نوع "شقة" ٧٢٪ من مجموع المساكن التي أرباب أسرها من المشغلين داخل المنزل، في حين بلغت هذه النسبة ٧٧٪ لأرباب الأسر المشتغلين خارج المنزل.
- كان العكس بالنسبة للمساكن التي أرباب أسرها من المشتغلات، حيث تبين أن ٨٨٪ من المساكن التي أرباب أسرها من المشتغلات خارج المنزل هي من نوع " شقة"، في حين بلغت هذه النسبة ٧١٪ للمساكن التي أربابها من المشتغلات داخل المنزل.
- ارتفاع نسبة المساكن من نوع دار للأسر التي أربابها من المشتغلين خارج المنزل (٢١٪)، مقارنة بما هي عليه بالنسبة للمساكن التي أربابها من المشتغلات (١١٪).

جدول ١٧ أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل خارجه ١٥ سنة فأكثر حسب نوع المسكن ، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

نوع المسكن	داخل المنزل		خارج المنزل	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
براكية	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠
دار	٢٧,٩	٢٩,٤	٢١,٤	١٠,٦
شقة	٧٢,١	٧٠,٦	٧٦,٧	٨٧,٥
فيلا	٠,٠	٠,٠	١,٧	٢,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ٢١ نسبة أرباب الأسر المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل وخارجه للمساكن من نوع "شقة"، ٢٠٠٨

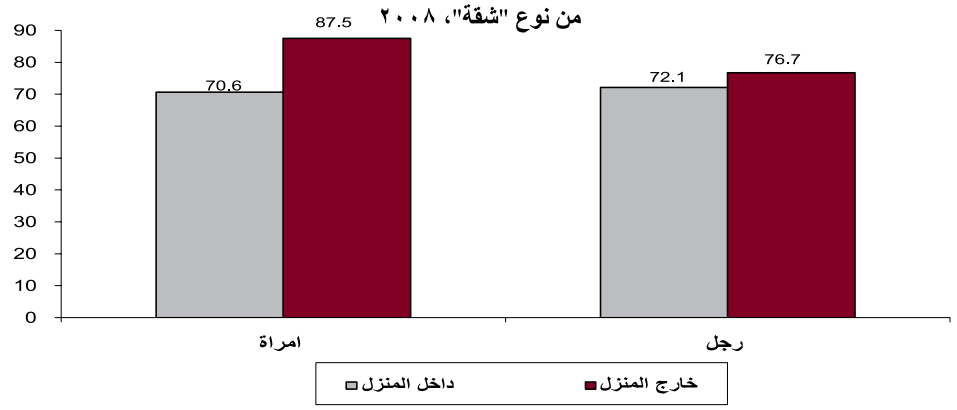

د . حسب عدد الأفراد ممن أعمارهم ١٤ سنة فأقل

- أظهرت النتائج وجود اختلافات في نسبة الأسر التي يوجد فيها ٣-٤ أفراد أعمارهم ١٤ سنة فأقل حسب مكان عمل رب الأسرة (٢٧٪ للأسر التي يعمل أربابها داخل المنزل و٣٢٪ للأسر التي يعمل أربابها خارج المنزل).
- وقد كان العكس تماماً للأسر التي فيها ٥ أفراد فأكثر أعمارهم ١٤ سنة فأقل حيث كانت النسبة ١٢٪ للأسر التي أربابها يعملون داخل المنزل، و٩٪ للأسر التي أربابها يعملون خارج المنزل.

جدول ١٨ أرباب الأسر المشتغلون داخل المنزل و خارجه حسب عدد الأفراد ١٤ سنة فأقل، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

عدد الأفراد	داخل المنزل	خارج المنزل
صفر	٢٤,٠	٢٣,٤
١-٢	٣٧,١	٣٦,٢
٣-٤	٢٧,١	٣١,٨
٥ أفراد فأكثر	١١,٩	٨,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ٢٢ التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشتغلون والمشتغلات داخل المنزل وخارجه حسب عدد الأفراد ١٤ سنة فاقل، ٢٠٠٨

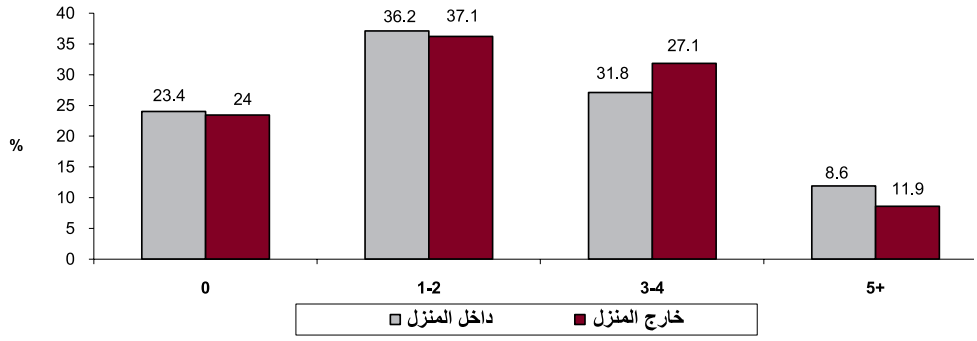

١٣.٣ أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص المشتغلون داخل المنزل

- بلغ عدد المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل من أصحاب العمل، والعاملون لحسابهم الخاص ٢٢٢ فرداً، شكلوا نسبة مقدارها ٥٦٪ من مجموع المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل البالغ عددهم ٣٩٥ فرداً. وقد شكل المشتغلون في هذه الفئة ٧٠٪، في حين بلغت نسبة المشتغلات ٣٠٪.
- بينت النتائج أن ٩٢,٤٪ من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص كانت ملكية منشآتهم فردية، حيث بلغت هذه النسبة عند الرجال ٨٩,٨٪، مقابل ٩٨,٥٪ للنساء.

شكل ٢٣ ملكية المنشاة حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

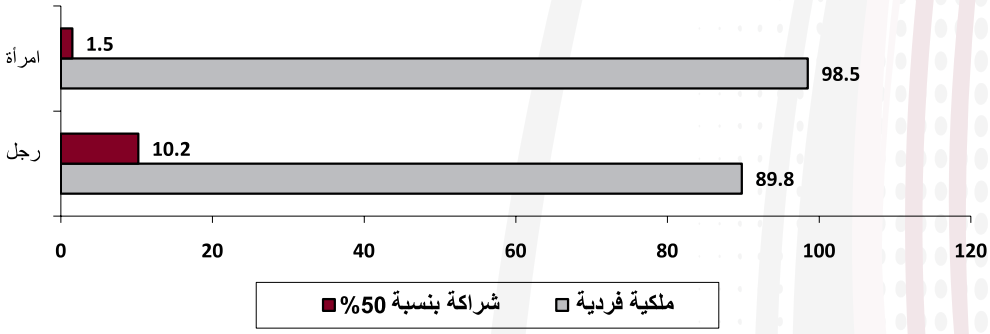

- إن الغالبية العظمى للمشتغلين داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص قد أسسوا عملهم بأنفسهم حيث بلغت نسبة الرجال ٨٣,٣٪، مقابل ٩٨,٥٪ للنساء.

جدول ١٩ طرق تأسيس العمل من داخل المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

طرق تأسيس العمل	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
بداية بنفسه	٨٣,٣	٩٨,٥	٨٧,٨
بالوراثة	١٤,١	١,٥	١٠,٤
أخرى	٢,٦	٠,٠	١,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- الأصدقاء والدورات التدريبية كانت من أهم الوسائل التي تعلمت منها المشتغلات داخل المنزل من صاحبات الأعمال واللواتي يعملن لحسابهن الخاص القيام بعملهن الحالي وبنسب بلغت على التوالي (٢٨,٨٪، ٣٠,٣٪). في المقابل كانت الخبرة من العمل السابق والأصدقاء والعمل التقليدي للعائلة أهم الوسائل التي تعلم منها المشتغلون داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص على القيام بعملهم الحالي وبنسب بلغت على التوالي (٢٥,٦٪، ٢٥,٦٪، ٢٥,٠٪).

جدول ٢٠ وسائل تعلم العمل من داخل المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

وسائل التعلم	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
عمل تقليدي للعائلة	٢٥,٠	١٣,٦	٢١,٦
دورات تدريبية	١٤,١	٢٨,٨	١٨,٥
من عمل سابق	٢٥,٦	٩,١	٢٠,٧
اصدقاء	٢٥,٦	٣٠,٣	٢٧,٠
من السفر بالخارج	٠,٠	١,٥	٠,٥
اخرى	٩,٦	١٦,٧	١١,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

شكل ٢٤ التوزيع النسبي لوسائل تعلم العمل من داخل المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨

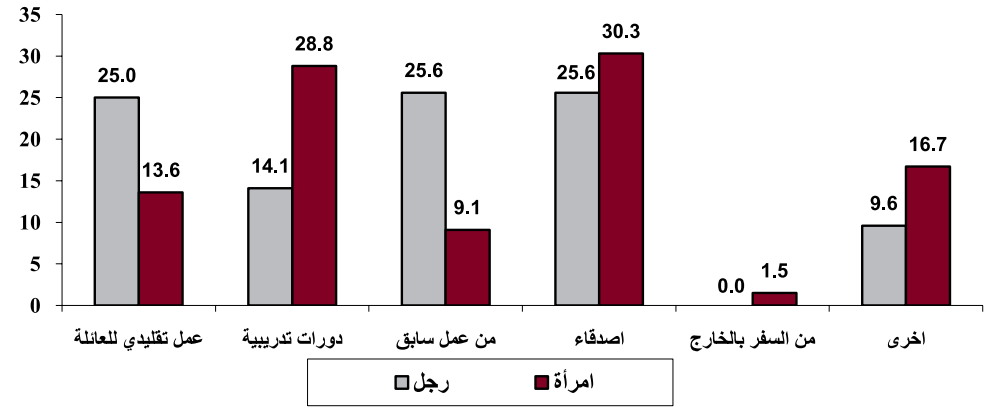

- كما أظهرت النتائج أن ٨٨,٧٪ من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم المشتغلون داخل المنزل لا تحتاج أعمالهم إلى رخصة مزاولة المهنة، بنسبة بلغت للرجال ٨٧,٢٪ مقابل ٩٢,٣٪ للنساء. ومن الجدير بالذكر أن نسبة عالية من المشغلات داخل المنزل صاحبات الأعمال والعاملات لحسابهن الخاص لا يدفعن الضرائب حيث كانت هذه النسبة ٩٨,٥٪، بالمقابل كانت النسبة للرجال ٨٦,٨٪. بالإضافة إلى ما سبق فقد أشارت النتائج إلى أن ما نسبته ٥,٩٪ منهم فقط يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة، حيث كانت نسبة الرجال ضعف نسبة النساء (٧,١٪، ٣,١٪) على التوالي.

- أشارت النتائج إلى أن نسبة عالية من المشغلين داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص يبيعون منتجاتهم إلى أفراد، وبنسبة بلغت ٨٢,٩٪، شكل الرجال منهم ٧٨,٢٪ مقابل ٩٣,٩٪ للنساء.

- بينت النتائج أن الغالبية العظمى من المشغلين داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص يستخدمون الهاتف كوسيلة اتصال للتعامل مع الموردين والزبائن حيث كانت النسبة ٩٢٪ للرجال و٨٨٪ للنساء. كما أشارت النتائج إلى أن نسبة قليلة جداً بلغت ٣٪ منهم يستخدمون البريد الإلكتروني. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الرجال المستخدمين لهذه الوسيلة بلغت ضعف مثيلتها لدى النساء.

جدول ٢١ وسائل الاتصال مع الموردين حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)			
وسائل الاتصال	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
البريد الإلكتروني	٣,٠	٣,٥	٢,٠
الموقع الإلكتروني الخاص	١,٧	١,٧	١,٨
الهاتف	٩٢,٣	٩١	٩١,٠
الفاكس	١,٧	١,٩	١,٨
مواقع الالكترونية اخرى	١,٣	١,٩	١,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- كانت ممارسات المنافسين من أكثر الصعوبات التي تواجه أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص من المشتغلين داخل المنزل، في حين كانت صعوبة الحصول على تمويل العائق الرئيس للمشتغلات صاحبات الأعمال والعاملات لحسابهن الخاص عند مزاولتهن لاعمالهن داخل المنزل.

جدول ٢٢ الصعوبات التي تواجه المشتغلين أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص من داخل المنزل حسب الجنس ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

الصعوبات	رجل			امرأة		
	الأكثر	ثاني أكثر	ثالث أكثر	الأكثر	ثاني أكثر	ثالث أكثر
الاتصالات	٧,٠	٣,٢	٧,٠	٣,١	٦,٢	٥,٢
الكهرباء	٦,٤	٦,٤	١,٩	١٢,٣	٧,٧	١,٥
الموصلات	١٤,٠	١٠,٨	١١,٤	١٦,٩	٧,٧	٤,٥
الحصول على ارض	٠,٠	٣,٢	٤,٤	٠,٠	١,٥	٠,٠
نسبة الضرائب	٢,٥	٢,٥	١,٣	٣,١	٠,٠	١,٥
المعاملات الضريبية	١,٣	٣,٢	١,٩	٠,٠	٣,١	٠,٠
قوانين العمل	١,٣	٠,٦	٥,٧	١,٥	٣,١	١,٥
المهارات والمستوى التعليمي للعمال	٠,٠	١,٣	٤,٤	٠,٠	١,٥	١,٥
التراخيص والتصاريح للمشروع	٤,٥	٥,٧	٢,٥	٣,١	٣,١	١,٥
الحصول على التمويل	١١,٥	١٢,٧	١١,٤	٢٠,٠	١٢,٣	١٣,٦
تكلفة التمويل	٩,٦	٦,٤	٩,٥	٩,٢	١٦,٩	٧,٦
عدم الاستقرار السياسي	٣,٨	٥,١	١,٣	٤,٦	٣,١	٠,٠
عدم الاستقرار الإقتصادي	١٧,٨	١٤,٦	٨,٢	١٠,٨	١٥,٤	١٥,٢
الفساد	٠,٦	١,٩	٣,٢	٠,٠	١,٥	٤,٥
الجريمة، السرقة والاخلال بالنظام	٠,٦	٤,٥	٥,١	٠,٠	٠,٠	٧,٦
ممارسات المنافسين	١٨,٥	١٥,٣	١٩,٦	١٥,٤	١٦,٩	١٩,٧
النظام القانوني/ تضارب القرارات	٠,٦	٢,٥	١,٣	٠,٠	٠,٠	٤,٥

- أوضحت النتائج أن ما يقارب حوالي نصف المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص قاموا بشراء موجودات ثابتة خلال عام ٢٠٠٧، حيث بلغت نسبة الرجال ٤٧,٤٪ مقابل ٤٨,٥٪ للنساء.

- يستخدم أكثر من ٢٥٪ من المشتغلين داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص وسائل إعلانية لتسويق منتجاتهم، وقد كانت وسيلة الاتصال الهاتفي الأكثر استخداماً وبنسبة بلغت ٣٢,٥٪ للرجال و٢٢,٧٪ للنساء.

جدول ٢٣ وسائل الدعاية المستخدمة لتسويق المنتجات، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

وسائل الاعلان	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
الاعلام (تلفزيون، الراديو، الصحف، المجلات)	١٢,٥	١٨,٥	١٥,٠
الاتصال الهاتفي	٣٢,٥	٢٢,٥	٢٩,٠
المدارس المحلية، المساجد، الكنائس	١٢,٥	١٩,٥	١٥,٠
مندوبي التسويق بالعمولة	٢٢,٥	٢٠,٠	٢١,٠
اخرى	٢٠,٥	١٩,٥	١٩,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- ويلاحظ أن حوالي ثلاثة أرباع المشتغلون داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص لا يستخدمون وسائل إعلامية بسبب اكتفائهم بعدد الزبائن الذين يتعاملون معهم، وقد كانت هذه النسبة عند النساء أعلى منها عند الرجال.

شكل ٢٥ أسباب عدم استخدام وسائل دعاية لتسويق المنتجات حسب الجنس،٢٠٠٨
(توزيع نسبي)

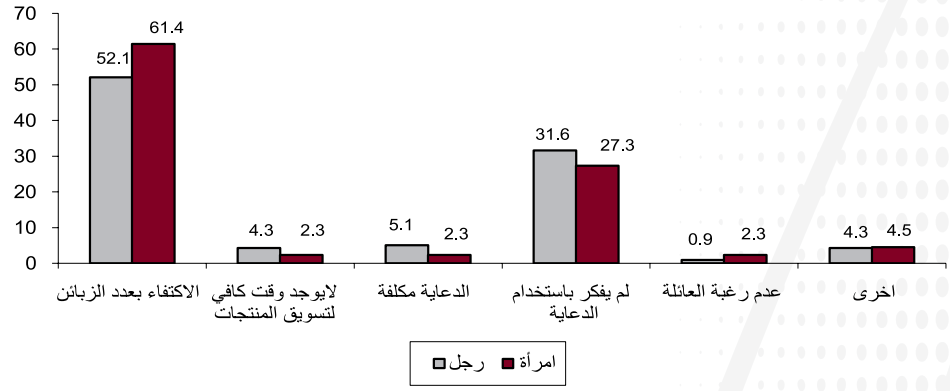

- أظهرت النتائج أن المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص لم يتقدموا بطلب للحصول على قروض أو حساب جاري مدين، بسبب كفاية رأس المال عند الجنسين، وبلغت النسب على التوالي (٥٣,١٪، ٤٤,٣٪).

جدول ٢٤ أسباب عدم التقدم للحصول على قروض أو حساب جاري مدين حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

السبب الرئيس	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
كفاية رأس المال	٥٣,١	٤٤,٣	٥٠,٥
إجراءات الحصول على قرض أو حساب جاري مدين معقدة	٨,٨	٤,٩	٧,٧
نسبة الفائدة غير مناسبة	٣,٤	١,٦	٢,٩
عدم القدرة على السداد	١٣,٦	١٤,٨	١٣,٩
عدم موافقة البنك	٤,١	٨,٢	٥,٣
عدم موافقة العائلة	٠,٧	٤,٩	١,٩
أخرى	١٦,٣	٢١,٣	١٧,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

شكل ٢٦ التوزيع النسبي لأسباب عدم التقدم للحصول على قروض أو حساب جاري
مدين حسب الجنس، ٢٠٠٨

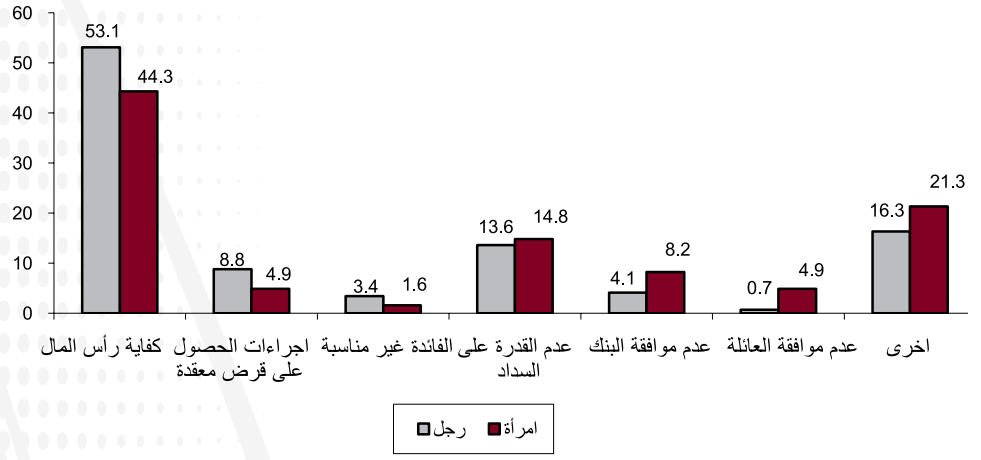

- كان السبب الرئيس في عدم تسجيل المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص مشروعهم في غرفة الصناعة والتجارة هو صغر حجم المشروع، حيث بلغت النسب ٨٢,١٪ و٩٢,٣٪ لكل من الرجال والنساء على التوالي.

جدول ٢٥ أسباب عدم تسجيل المشروع بغرفة الصناعة والتجارة حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

أسباب عدم التسجيل	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
المشروع صغير جدا	٨٢,١	٩٢,٣	٨٥,٢
ضرائب مرتفعة	١,٣	١,٥	١,٤
اجراءات التسجيل والتكلفة التشغيلية العالية	٥,٢	٠,٠	٣,٨
المرونة في التمويل من مشروع الى اخر	٣,٣	٣,١	٣,٢
اخرى	٧,٩	٣,١	٦,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- كان من أبرز نتائج المسح أن الغالبية العظمى من المشتغلين والمشتغلات (العاملين وأصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص داخل المنزل) غير مؤمنين بالضمان الإجتماعي وبنسب بلغت على التوالي لكلا الجنسين الرجال والنساء ٩٩,٤٪ و ١٠٠٪.

- أشار ثلث المشتغلين من داخل المنزل أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص إلى أن حجم مشاريعهم ستكون أكبر بعد خمس سنوات عما هي عليه الآن، وبلغت هذه النسبة عند المشتغلات صاحبات العمل واللواتي يعملن لحسابهن الخاص النصف.

٤ . اتجاهات المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل نحو عمل المرأة خارج المنزل

تشكل اتجاهات الفرد جانبا مهما وجوهريا من شخصيته ونسقه القيمي، فهي توجه سلوك الفرد وتحدد إلى حد كبير النشاطات والأفعال والأعمال التي يقوم بها. من هنا كان لا بد من معرفة طبيعة اتجاهات المشتغلين والمشتغلات في القطاع غير المنظم نحو عمل المرأة خارج المنزل لنقف على الأسباب التي تجعلهم يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل أو تجعلهم لا يوافقون على مثل ذلك. ومن أجل ذلك تم توجيه بعض الأسئلة لهؤلاء المشتغلين والمشتغلات لتكشف عن طبيعة هذه الاتجاهات. وفي هذا الصدد بينت الدراسة ما يلي:

– اتسمت اتجاهات المشتغلين داخل المنزل بالسلبية نحو عمل المرأة خارج المنزل، حيث أجاب ما نسبته ٨٢٪ منهم بعدم موافقتهم على عمل المرأة خارج المنزل، في حين أن حوالي نصف المشتغلات داخل المنزل يوافقن على عمل المرأة خارج المنزل بنسبة بلغت ٤٩,١٪ داخل المنزل.

جدول ٢٦ إجابات المشتغلين داخل المنزل نحو عمل المرأة خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع النسبي)

إجابات	الجنس		المجموع
	رجل	امرأة	
نعم	٥٠,٩	٤٩,١	١٠٠,٠
لا	٨٢,٠	١٨,٠	١٠٠,٠
المجموع	٦١,٩	٣٨,١	١٠٠,٠

شكل ٢٧ التوزيع النسبي لاجابات المشتغلين داخل المنزل نحو عمل المرأة خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨

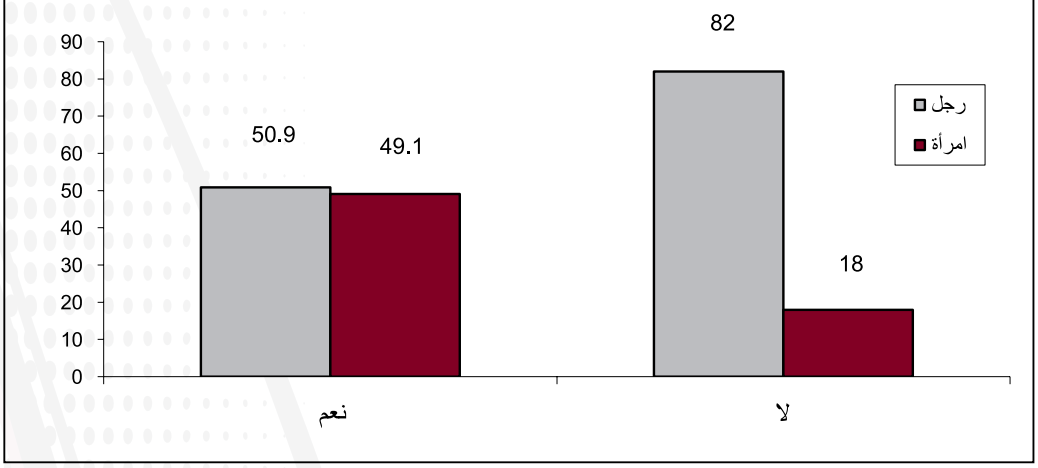

ولمعرفة الأسباب التي تقف وراء مثل هذه الاتجاهات الإيجابية، تم توجيه السؤال التالي: " **هل تعتقد بأن الناس يصبحون متمكنين عندما يكسبون أموالهم؟** ". وفي هذا الصدد بينت الدراسة ما يلي:

- بشكل عام أظهرت النتائج أن معظم المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل يدركون أهمية الكسب المالي كوسيلة للتمكين، في المقابل كانت نسبة المعارضات لهذه المقولة عند المشتغلات داخل المنزل أعلى منها لدى المشتغلين بحوالي ١٥ نقطة.

جدول ٢٧ التوزيع النسبي لإجابات المشتغلين داخل المنزل نحو التمكين حسب الجنس، ٢٠٠٨

الإجابات	الجنس	
	رجل	امرأة
نعم	٨٩,٧	٧٥,٠
لا	١٠,٣	٢٥,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

شكل ٢٨ التوزيع النسبي لإجابات المشتغلين داخل المنزل نحو التمكين حسب الجنس، ٢٠٠٨

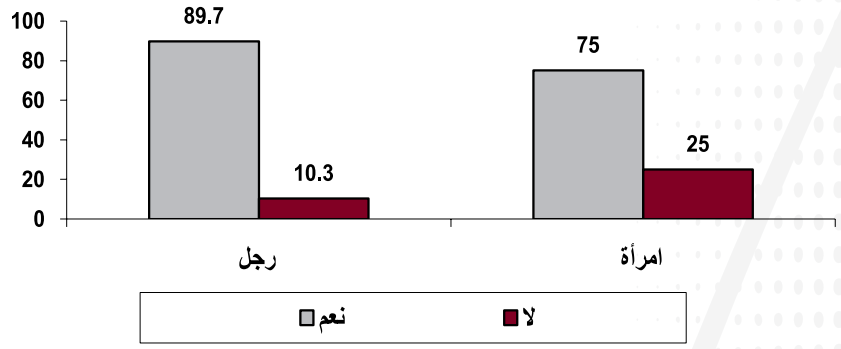

وأما فيما يتعلق بمعرفة الأسباب والعوامل التي تقف وراء عدم موافقة المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل على عمل المرأة خارج المنزل فقد تمت معرفة ذلك بسؤالهم السؤال التالي: "**لماذا لا توافق على عمل المرأة خارج المنزل؟** " وفي هذا الصدد تبين ما يلي:

- احتلت العادات الإجتماعية والتقاليد العائلية صدارة الأسباب والعوامل التي تقف وراء عدم الموافقة على عمل المرأة خارج المنزل وخاصة لدى المشتغلين حيث بلغت نسبتهم ٥٢,٤٪، مقابل ٣١,١٪ من المشتغلات.

- احتل السبب المتعلق بعدم توافق العمل مع طبيعة الأسرة ووضعها المرتبة الثانية بين الأسباب والعوامل التي تقف وراء عدم موافقة المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل على عمل المرأة خارج المنزل، وذلك بنسبة إجابات بلغت ٢٥,٧٪ عند المشتغلات و٢٢,٤٪ عند المشتغلين.

- وأما السبب الثالث الذي تعزى إليه عدم الموافقة على العمل فهو العناية بالأطفال. فقد أجابت ما نسبته ٢٥,٦٪ من المشتغلات، ١٥,٧٪ من المشتغلين أن عمل المرأة لا يجعلها قادرة على العناية بالأطفال.

جدول ٢٨ إجابات المشتغلين داخل المنزل حول أسباب عدم الموافقة على العمل خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)		
الأسباب	الجنس	
	رجل	امرأة
عدم حاجة الأسرة إلى دخلها	٤,٧	٧,١
عدم التوافق مع طبيعة وضع الأسرة	٢٢,٤	٢٥,٧
لا تستطيع الاعتناء بالأطفال	١٥,٧	٢٥,٦
التعرض للتحرش الجنسي	٠,٧	١٠,٤
العادات الإجتماعية والتقاليد العائلية	٥٢,٤	٣١,١
أخرى	٤,٠	٠,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

وبعد تحديد العوامل والأسباب التي تقف وراء الإتجاهات السلبية نحو عمل المرأة خارج المنزل، تم توجيه سؤال آخر اليهم يتعلق بالشروط التي تجعلهم يوافقون على عمل المرأة وهو: "**ما هو الشرط الذي يجعلك توافق على عمل المرأة خارج المنزل؟** ". وفي هذا الصدد بينت نتائج الدراسة ما يلي:

– احتل الشرط المتعلق بتوافق العمل مع طبيعة المرأة المركز الأول. فقد ربط ما نسبته ٢٠٪ من المشتغلين، مقابل ٢٠,٧٪من المشتغلات داخل المنزل موافقتهم على هذا النوع من العمل بمدى موافقة العمل بطبيعة المرأة، وهذا يعني أن موافقتهم على العمل مشروطة بنوع هذا العمل، أي أنهم يرون أن هناك أعمالا تصلح لأن تعمل فيها، وأخرى لا تصلح.

– و أما الشرط الثاني لعمل المرأة فقد بينت النتائج أنه شرط يتعلق بحاجة الأسرة إلى المال الإضافي الذي يجلبه ذلك العمل، فقد أجابت ما نسبته ١٦,٤٪ من المشتغلات داخل المنزل، وأجاب ما نسبته ١٢,٣٪ من المشتغلين داخل المنزل أنهم لا يمانعون العمل خارج المنزل لأنهم بحاجة إلى الدخل المتأتى من ذلك العمل.

– اشترطت ما نسبته ٨,٥٪ من المشتغلات داخل المنزل، واشترط ما نسبته ٧,٣٪ من المشتغلين داخل المنزل ارتفاع الراتب حتى يوافقوا على العمل، أي أنهم لا يمانعون العمل إذا كان الراتب عالياً.

جدول ٢٩ التوزيع النسبي لإجابات المشتغلين داخل المنزل حول شروط موافقتهم على العمل خارج المنزل حسب الجنس، ٢٠٠٨

الشروط	الجنس	
	رجل	امرأة
لا توجد شروط	٥٥,٧	٤١,٥
حاجة الأسرة إلى مال إضافي	١٢,٣	١٦,٤
الاهتمام بالعمل	٣,٧	٠,٠
عمل ذو راتب مرتفع	٧,٣	٨,٥
طبيعة العمل (تخصصات معينة من العمل)	٢٠,٠	٢٠,٧
أخرى	١,٠	١٢,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

استنتاجات وتوصيات

يميل الكثير من الناس إلى التفكير في العمل باعتباره النشاط الذي نقوم به مقابل أجر معين. غير أن هذه النظرة تميل إلى المبالغة في تبسيط مفهوم العمل إلى حد الإخلال بمعناه الحقيقي. إن العمل غير المأجور يلقى بظلاله على جميع مناحي الحياة. وثمة أنواع كثيرة من النشاطات لا تدخل في عداد العمل المأجور، وأكثر العمل في الإقتصاد غير الرسمي، على سبيل المثال، لا يسجل بصورة مباشرة في إحصاءات العمالة والبطالة الرسمية، كما يرى عالم الاجتماع أنطوني غيدنز. إذ يشير اصطلاح الإقتصاد غير الرسمي إلى المعاملات التي تجري خارج الاستخدام النظامي، والتي تتضمن مبادلة بالخدمات أو تبادل السلع والخدمات.

ومن جهة أخرى، فإن العمل المنزلي الذي درج في أن تقوم به النساء لا يدخل في عداد العمل المأجور. كما يدخل في هذا الباب النشاط الضخم الذي تبذله النساء في العمل الزراعي العائلي أو في الأعمال الحرة التي تمارسها لتلبية احتياجات العائلة مثل الغزل أو النسيج، صنع المؤونة والحلويات، حفظ الفواكه وتخزينها، وما إلى ذلك.

ويتسع مفهوم هذا النوع من العمل ليشمل العمل التطوعي الذي تقوم به النساء والرجال على حد سواء لأغراض خيرية. على هذا الأساس فإن العمل سواء كان بأجر أو بغير أجر، يعني تنفيذ مجموعة من المهمات تتطلب بذل الجهد العقلي/النفسي أو العضلي، بغرض إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات البشرية (غيدنز، ٢٠٠٥). واستنادا إلى هذا الفهم يجب إعادة النظر في مفهوم العمل ليشمل النشاطات السابقة من الأعمال في القطاع غير المنظم، ذلك القطاع الذي لم ينل إهتماما كافيا من قبل الباحثين في العلوم الإجتماعية والإنسانية.

ومن هنا يكتسب هذا المسح أهمية خاصة لأنه حاول أن يستجلي طبيعة الأعمال في هذا النوع من قطاعات العمل، حيث استطاع أن يوفر بيانات إحصائية حديثة ودقيقة عن طبيعة الأعمال التي يمارسها المشتغلين والمشتغلات في هذا القطاع وذلك في مناطق أمانة عمان الكبرى باعتبار أن هذا النوع من العمل ينتشر في المدن الكبرى أكثر من انتشاره في الأرياف (قرابة نصف المشتغلين في القطاع غير المنظم يتواجدون داخل المدن الكبرى).

كما تمكن المسح أيضا من التعرف بشكل دقيق إلى طبيعة مشاركة المرأة الإقتصادية في هذا القطاع، والوقوف على أهم الأسباب والعوامل التي تدفعها للعمل فيه، فضلا عن أنه استطاع معرفة الأسباب الكامنة وراء اتجاهات المشتغلين والمشتغلات نحو عمل المرأة خارج المنزل.

وبالإضافة إلى ما سبق تمكن المسح أيضا من الوصول إلى بيانات واضحة تتعلق بالمشكلات المختلفة التي تواجه العمل في هذا القطاع، وتحديد أعمار المشتغلين والمشتغلات فيه، ومستوياتهم التعليمية، إضافة إلى معرفة أساليبهم في تسويق منتجاتهم. وفي هذا الصدد يمكن تلخيص أهم وأبرز النتائج بما يلي:

- يلاحظ أنه بالرغم من التطور الكبير الذي شهده المجال الإحصائي في الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية، وخاصة في أساليب جمع البيانات المتعلقة بمعرفة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل، تبقى تغطية جميع النشيطات اقتصاديا في المجتمع غير متحققة بشكل كامل، فهناك نسبة ممن يعملن في هذا القطاع لم يتم التعرف إليهن، ولا على نسبة مشاركتهن الإقتصادية، ولا على طبيعة هذه المشاركة ويتضح هذا جلياً عند مقارنة معدلات المشاركة الإقتصادية لهذا المسح بنتائج مسح العمالة والبطالة (الجولة الثانية) لعام ٢٠٠٨، حيث كانت النتائج كما يلي:

- بلغ معدل المشاركة الإقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى السكان ١٥ سنة فأكثر) من مسح مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم ٧١٪ للرجال و٢٢٪ للنساء، بالمقابل كانت هذه النسبة من مسح العمالة والبطالة (الجولة الثانية) لعام ٢٠٠٨، ٦٥٪ للرجال و١٥٪ للنساء.

- شكل المشتغلون في مسح مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم ٩٢٪ من السكان النشيطين اقتصادياً في حين شكل المتعطلون ٨٪، أما في مسح العمالة والبطالة (الجولة الثانية) لعام ٢٠٠٨ فقد شكل المشتغلون ٨٧,٥٪ من السكان النشيطين اقتصادياً بينما كانت نسبة المتعطلين ١٢,٥٪.

- إن نسبة عالية جداً من النساء في المجتمع الأردني غير نشيطات اقتصادياً، إذ تبلغ هذه النسبة ٧٨٪ في هذا المسح مقابل ٨٥٪ من مسح العمالة والبطالة (الجولة الثانية) لعام ٢٠٠٨، وأغلب هذه النسوة هن ربات بيوت مما يشجع على دعم المشتغلات في قطاع العمل غير المنظم الذي

يتميز بمجالات عمل متنوعة- كما بينت نتائج المسح- ولا يتعارض مع الواجبات الأسرية والمنزلية، ولا يتطلب رأسمال كبير، إضافة إلى أنه لا يحول دون تسلم النساء المساعدات المخصصة للمرأة من صندوق المعونة الوطنية.

جدول ٣٠ مؤشرات النشاط الإقتصادي حسب نوع المسح والجنس، ٢٠٠٨ (توزيع نسبي)

المسح	معدل النشاط الإقتصادي المنقح		معدل البطالة	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم	٧٠,٥	٢١,٦	٧,٨	٢٣,٩
مسح العمالة والبطالة، (الجولة الثانية)	٦٤,٦	١٥,٠	٩,٦	٢٥,٤

و قد يعود السبب في اختلاف قيم المؤشرات بين مسح مشاركة المرأة في العمل غير المنظم ومسح العمالة والبطالة إلى ما يلي:

١. اختلاف فترة الإسناد الزمني في السؤال عن علاقة الفرد بالنشاط الإقتصادي حيث بلغت المدة في مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل الغير منظم ستة أشهر تسبق يوم المقابلة ويعود السبب في طول فترة الإسناد الزمني لهذا المسح إلى أن طبيعة الأعمال في هذا القطاع تتسم بالموسمية وعدم الاستمرارية، في حين بلغت فترة الإسناد الزمني لمسح العمالة والبطالة أسبوع يسبق يوم المقابلة للاشتغال وأربعة أسابيع للبحث عن عمل.

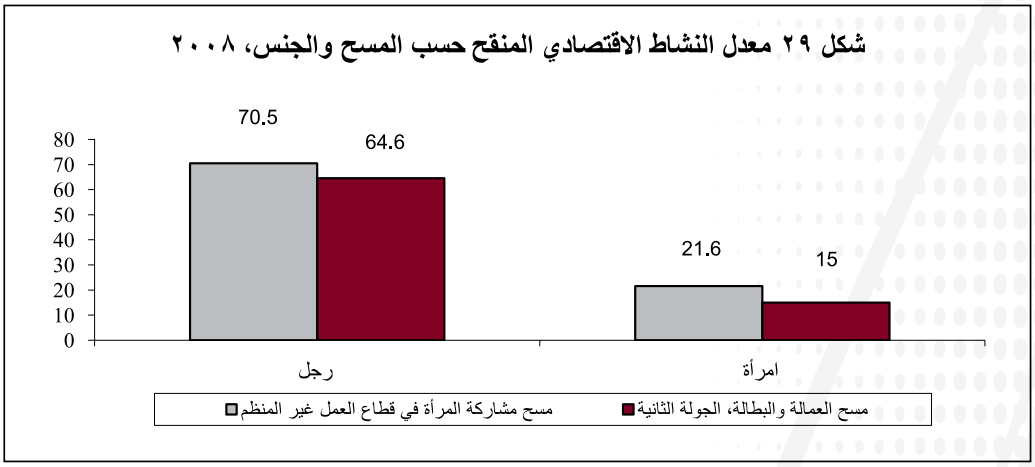

٢. تضم محافظة العاصمة مناطق نائية لا يتوفر فيها فرص عمل بالرغم من بحث قاطني هذه المناطق عن العمل، وهذه المناطق كانت مستثناة من مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة في هذا المسح مقارنة مع مسح العمالة والبطالة.

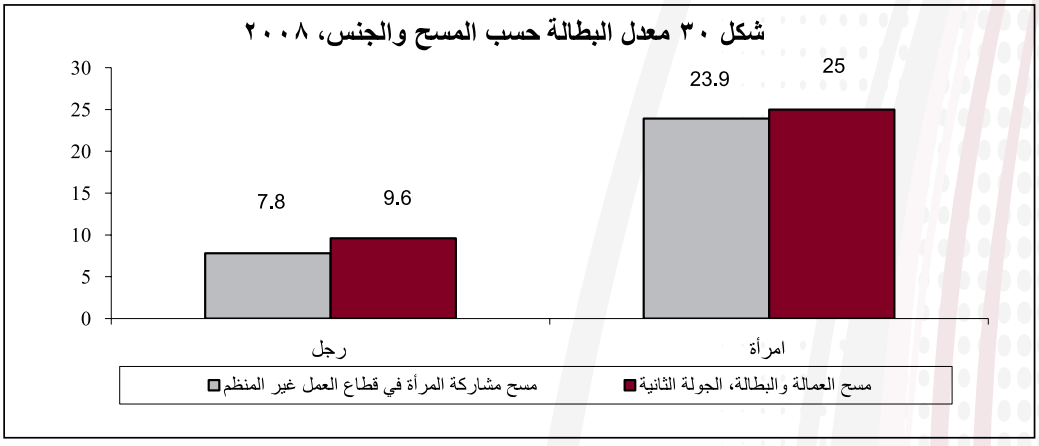

لقد كشفت نتائج هذا المسح أمراً في غاية الأهمية تتعلق ببنية سوق العمل غير المنظم، فهي بنية اقتصادية لا تختلف كثيرا عن بنية سوق العمل المنظم. فكلا السوقين إنما يقومان على اللامساواة الجندرية /النوع الاجتماعي، إذ يتخذ الفصل المهني فيهما طابعا أفقيا تتركز الوظائف والمهمات

فيه بأعمال تتطلب مستوى أدنى من المهارة والتنوع والتخصص، حيث أوضحت نتائج المسح أن المشتغلات داخل المنزل يملن للعمل في قطاعات الصناعات التحويلية، التجارة، الأنشطة الخدمية والإجتماعية والشخصية، التعليم، الصحة، العمل الإجتماعي والأسر التي تعيل أفرداً. في حين يميل المشتغلون في هذا القطاع للعمل في قطاعات الإنشاءات، الفنادق والمطاعم والنقل والتخزين بشكل أكبر من المشتغلات.

ومن اللافت للنظر أن الأسباب التي قدمها كل من المشتغلين والمشتغلات للعمل داخل المنزل تعكس بوضوح طبيعة اعتقادات المجتمع الأردني نحو "طبيعة المرأة" وما "يناسبها" من أعمال تتماشى مع هذه الطبيعة، فقد تراوحت أهمية هذه الأسباب بين مرونة توزيع الوقت الذي يتيحه مثل هذا النوع من العمل(٨٩٪)، وملاءمة العمل للعناية بأفراد الأسرة(٨٨٪)، والعناية بالأطفال (٧٨٪)، وانخفاض التكلفة التشغيلية للعمل(٧٥٪)، وظروف التشغيل الأفضل(٧٣٪). وأما الأسباب الإجتماعية المتعلقة برغبة زوج المشتغلة وتفضيله عمل زوجته في مثل هذا النوع من العمل على غيره من الأعمال الأخرى، والخوف من المضايقات المحتمل حدوثها في قطاع العمل خارج المنزل، فقد كانت أيضا من الأسباب التي أبدتها المشتغلات لتفضيلهن العمل داخل المنزل، وذلك بنسب مئوية كانت كما يلي (٦٠,٣٪ و٨٤,٩٪) على التوالي. وأما مشكلة المواصلات فلم تكن مشكلة ذات تأثير كبير على المشتغلات.

وأما الأسباب التي قدمها الرجال لتبرير عملهم داخل المنزل فقد اختلفت في درجة أهميتها عن تلك التي قدمتها المشتغلات فكانت برأيهم، كما يلي: مرونة الوقت(٩١٪)، انخفاض التكلفة التشغيلية(٨٤٪)، مشكلات المواصلات(٦٤٪). وأما المشكلات الإجتماعية التي أبدتها النساء لتفضيلهن العمل داخل المنزل. العناية بأفراد الأسرة والعناية بالأطفال. فلم يعتبرها الرجال جزءاً مهماً من المشكلة، وكأن هذا يعني أن هذه الأدوار هي أدوار أنثوية لا تقوم بها إلا النساء فقط.

ولا يستطيع أحد في الواقع تجاهل دور البعد الثقافي والإجتماعي والعائلي في الحد من الخيارات المفتوحة أمام عمل المرأة، ومع ذلك فإن التقاليد الإقتصادية التي كانت سائدة في الماضي، وما تزال، تحد بدورها أيضا من مشاركة النساء في سوق العمل، إذ تضم هذه التقاليد مجموعة من عوامل العرض والطلب التي يساند أحدها الآخر وتظل تتحرك في دائرة مفرغة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي المجتمعات التي تتوافر فيها الأيدي العاملة والموارد الطبيعية (مثل الجزائر

وإيران والعراق وسوريا واليمن) تتدنى بعض الشيء معدلات مشاركة النساء في قوة العمل قياسا على نظيراتها في المجتمعات التي تتوفر فيها الأيدي العاملة وتشح فيها الموارد الإقتصادية (مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، مع أن الضفة الغربية وقطاع غزة يمثلان حالة استثنائية)، (WorldBank,2004).

ويبدو جلياً الدور المجحف وغير الإيجابي الذي تلعبه المعايير والتقاليد الإجتماعية والثقافية في الحد من دخول المرأة إلى سوق العمل عند النظر بتمعن في اتجاهات المشتغلين والمشتغلات داخل المنزل نحو عمل المرأة خارج المنزل، فقد بينت نتائج الدراسة التباين الواضح في اتجاهات كلا الجنسين نحو عمل المرأة، فقد تجاوزت نسبة الرجال المعارضين من المشتغلين داخل المنزل عمل المرأة خارج المنزل ٨٠٪، وتعني هذه النتيجة أن أكثر من أربعة أخماس المشتغلين الرجال داخل المنزل يمانعون عمل المرأة خارج المنزل بسبب عادات المجتمع الأردني وتقاليده والتي تجعلهم لا يوافقون على ذلك. أما عند النظر إلى اتجاهات المشتغلات داخل المنزل لعمل المرأة خارج المنزل نجد أن نسبة قليلة منهن لا تتجاوز الخمس لا يوافقن على عمل المرأة خارج المنزل لذات السبب الذي يجعل الرجال لا يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل. فضلاً عن ذلك أبدت ٢٥,٧٪ من المشتغلات عدم موافقتهن بسبب عدم توافق العمل مع طبيعة المرأة، مقابل ٢٢,٤٪ من المشتغلين لنفس السبب.

وفي ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض التوصيات المستمدة من هذا المسح، إضافة إلى بعض التوصيات الأخرى التي أوصى بها مكتب العمل العربي في الندوة القومية الخاصة بواقع وآفاق التشغيل في القطاع غير المنظم في البلدان العربية التي عقدت في مدينة القاهرة عام ٢٠٠٧، وذلك لأهميتها وعلاقتها بموضوع هذا المسح:

- تكثيف الجهود في مجالات المسوحات والبحوث الميدانية الدورية بهدف المتابعة المستمرة لواقع القوى العاملة وأوضاعها، وتحديد المعوقات التي تعترض أي قطاع اقتصادي في عدم تراكم المشاكل وتقديم الحلول والدعم المناسب في حينه.

- على الباحثات الإجتماعيات اللواتي يقمن بالزيارات الميدانية للأسر بهدف جمع البيانات أن يستقصين بشكل دقيق عن الأنشطة غير المنظمة التي تقوم بها الكثير من النساء، والمولدة للدخل المادي، حتى تدخل ضمن أنشطة القطاع غير المنظم. إن هذا الفهم للعمل في هذا القطاع لا يتعارض مع المفاهيم الدولية الخاصة برصد الأنشطة الإقتصادية للأسرة.

– العمل على تطوير التشريعات الإجتماعية وتخفيف القيود والاشتراطات وإزالة التعقيدات والإجراءات البيروقراطية التي لا تتناسب مع مصالح وقدرات القطاع غير المنظم لتمكينه من الإندماج في القطاع الإقتصادي الرسمي، فهذا القطاع من قطاعات العمل هو قطاع إقتصادي ملائم ومناسب لبرامج الدخل التكميلي الذي ورد في استراتيجية مكافحة الفقر الذي تنفذه وزارة التنمية الإجتماعية في الأردن. فهو من هذا المنطلق قطاع مكمل لقطاع العمل المنظم وليس منافساً له.

– ضرورة دعم الوسائل الكفيلة بتطوير النظم التأمينية ومد الحماية الإجتماعية للمشتغلين في القطاع غير المنظم مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات الإقتصادية للمشتغلين في هذا القطاع.

– ضرورة توفير النظم الإئتمانية المناسبة لمساعدة أصحاب وحدات القطاع غير المنظم على تمويل أنشطتهم بشروط اقتراض ميسرة مثل الصناديق وغيرها من الترتيبات التي يتم إنشاؤها من قبل المنظمات غير الحكومية أو من قبل الحكومات.

– تفعيل دور منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال في متابعة وضع القطاع غير المنظم وتأطيره وتقديم الدعم لتنميته وتحسين شروط العمل وظروفه والتنسيق الوثيق مع إدارات العمل لتحسين أوضاع هذا القطاع وخاصة في مجال دعم فرص التشغيل.

– تدعيم وتعزيز البرامج والسياسات الإجتماعية والإقتصادية في مجال مكافحة الفقر والنهوض بالتشغيل بما يساعد في الحد من تحفيز المرأة للدخول في هذا القطاع من العمل.

– حث المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة لمعالجة بعض المشكلات التي قد تعوق تطوير قطاع العمل غير المنظم، وحثهم كذلك على تعظيم قيم العمل بشكل عام.

– تعديل قانون العمل بما يتناسب ومعايير العمل الدولية، والعمل على شمول فئات المشتغلين في المنزل تحت مظلة القانون.

المراجع

- البنك الدولي (٢٠٠٥). التقدم الإقتصادي للمرأة في الأردن: تقييم للنوع الإجتماعي.
- أنطوني غيدنز (٢٠٠٥). علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مؤسسة ترجمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- ثناء فؤاد(٢٠٠١). الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سفيان البرغوثي (٢٠٠٥). القطاع غير المنظم (المنشآت الصغيرة) في الأراضي الفلسطينية: فرص البقاء وتحديات الإستمرار. ورقة عمل مقدمة إلى الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.
- منظمة العمل العربية (٢٠٠٧). واقع وآفاق التشغيل في القطاع غير المنظم في البلدان العربية. القاهرة.
- منال سويدان (٢٠٠٥). محددات دخول المرأة في سوق العمل الأردني. عمان: دائرة الاحصاءات العامة.
- محمد بغدادي (٢٠٠٨). سوريا بوست: تقرير برنامج التنمية الإنمائي.
http// www. Syria – post. Net dif/ 3251.txt

- Crompton, R, and Fiona ,H.(1998).**Explaining women's employment patterns: orientations to work revisited** . British Journal of Sociology No.49.
- Hakim,C (1996). Key Issues in Women's Work : Female Heterogeneity And Polarization of Women's Employment. London: Doubleday.
- World Bank (2004). Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women and the Public Space. MENA Development Report. Washington, DC

للحصول على الدراسة يمكنكم زيارة موقع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة و على الرابط التالي:

http://www.women.jo/ar/documents.php

الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة:

http://www.dos.gov.jo

تمت طباعة هذا الكتاب بدعم من البرنامج الأردني الدنمركي – مشروع دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة والممول من وزارة الخارجية الدنمركية وبالتعاون مع المركز الدنمركي لبحوث النوع الاجتماعي والمساواة كيفنفو K V I N F O

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

هاتف: ٩٦٢٦٥٥٦٠٧٤١ Phone : 96265560741
فاكس: ٩٦٢٦٥٥٢٦٧٦٨ Fax : 96265526768
ص.ب: ٥١١٨ P.O.Box : 5118
عمان ١١١٨٣ الأردن Amman 11183 Jordan
البريد الإلكتروني: jncw@nets.com.jo الموقع الإلكتروني: www.women.jo

دائرة الإحصاءات العامة Department of Statistics

هاتف: ٠٠٩٦٢٦٥٣٠٠٧٠٠ Phone: 0096265300700
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٣٠٠٧١٠ Fax : 0096265300710
ص.ب: ٢٠١٥ P.O.Box : 2015
عمان ١١١٨١ الأردن Amman 11181 Jordan
البريد الإلكتروني: E- mail: stat@dos.gov.jo
الموقع الإلكتروني: Website: www.dos.gov.jo